

وثيقة صادرة عن
البنك الدولي

رقم التقرير: 82600-YE

للاستخدام الرسمي فقط

وثيقة التقييم المسبق للمشروع

بشأن
منحة مقترحة من الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بمبلغ يعادل 6 مليون دولار أمريكي

إلى
الجمهورية اليمنية
من أجل

مشروع تعزيز المساءلة

27 مايو 2014م

إدارة مكافحة الفقر والإدارة الاقتصادية
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نح إناحة هذه الوثيقة للجمهور قبل دراستها من قبل مجلس الإدارة. إن هذه الوثيقة لا نفترض نتيجة مسابقة. قد ينع تحديث هذه الوثيقة بعد دراستها من قبل مجلس الإدارة وسينع إناحة الوثيقة المحدثة للجمهور وفق سياسة البنك الدولي الخاصة بالأفصاح على المعلومات.

أسعار العملة المقابلة

(سعر الصرف الساري بتاريخ 19 فبراير 2014م)

الريال اليمني	=	وحدة العملة
1 دولار أمريكي	=	214.87 ريال يمني

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

الأسماء المختصرة والمختصرات المعتمدة

محكمة مكافحة الفساد	ACC
مكتب النائب العام	AGO
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	COCA
مجلس الوزراء	CoM
مؤشر مدركات الفساد	CPI
السياسة القطرية والتقييم المؤسسي	CPIA
منظمات المجتمع المدني	CSOs
وزارة التنمية الدولية البريطانية	DfID
شركاء التنمية	DP
الإدارة المالية	FM
مجلس التعاون الخليجي	GCC
مجموعة عمل الحكم الرشيد	GGWG
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	GIZ
المؤتمر الشعبي العام	GPC
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات	HATC
اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات	HTB
القدرة المؤسسية وتقييم الاحتياجات	ICNA
مكتب المفوض العام للمعلومات	ICO
التقرير المالي المؤقت	IFR
مذكرة الاستراتيجية المؤقتة	ISN
مؤشرات الأداء الرئيسية	KPIs
الخلية القانونية	LC
إطار المشترك للمساءلة	MAF
وزارة الخدمة المدنية والتأمينات	MoCSI
وزارة المالية	MoF
وزارة العدل	MoJ
وزارة الشؤون القانونية	MoLA
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	MoPIC
مؤتمر الحوار الوطني	NDC
مؤشر الميزانية المفتوحة	OBI
إطار تقييم المخاطر التشغيلية	ORAF
اللجنة البرلمانية لمكافحة الفساد	PCAC
مذكرة مفهوم المشروع	PCN
نيابات الأموال العامة	PFC
مشروع تحديث المالية العامة	PFMP
رئيس الوزراء	PM
مكتب رئيس الوزراء	PMO
وحدة إدارة المشروع	PMU
الحق في الوصول إلى المعلومات	RAI

خطة إعادة الهندسة	RP
اللجنة التوجيهية	SC
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	SNACC
المساعدة الفنية	TA
خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد	TACAP
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID
التحالف اليمني لمكافحة الفساد	YACC

إنجر أندرسن	نائب الرئيس الإقليمي:
هارتفيغ شافر	المدير القطري:
برنارد فونك	القائم بأعمال مدير القطاع:
جونتر هيدنهوف	مدير القطاع:
ارون اريا	رئيس فريق العمل:

الجمهورية اليمنية
مشروع تعزيز المساءلة

فهرس المحتويات

الصفحة	
I	السياق الإستراتيجي خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
II	الأهداف الإنمائية للمشروع خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
7	(أ) الهدف الإنمائي للمشروع
13	(ب) المستفيدين من المشروع
13	(ج) مؤشرات قياس النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع
III	وصف المشروع خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
	(أ) مكونات المشروع
	(ب) تمويل المشروع
	(ج) الدروس المستفادة والمبينة في تصميم المشروع خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
IV	التنفيذ خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
19	(أ). الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ
V	المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
19	(أ). جدول ملخص تقييمات المخاطر
19	(ب). توضيح تقييم المخاطر الشاملة
VI	ملخص التقييم المسبق
24	(أ) التحليلات المالية والاقتصادية
24	(ب) الجانب الفني
25	(ج) الإدارة المالية
25	(د) المشتريات
26	(هـ) الجوانب الاجتماعية والبيئية
33	الملحق 1 : إطار النتائج ورصدها
37	الملحق 2 : الوصف التفصيلي للمشروع
53	الملحق 3 : ترتيبات التنفيذ
65	الملحق 4 : الاطار التشغيلي للمخاطر
73	الملحق 5 : خطة دعم التنفيذ
75	الملحق 6 : تكوين الفريق

صحيفة بيانات وثيقة التقييم المسبق للمشروع
الجمهورية اليمنية
مشروع تعزيز المساواة
وثيقة التقييم المسبق للمشروع
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(MNSPS)

معلومات اساسية	
التاريخ:	27 مايو 2014م
المدير القطري:	هارتويغ شيفر
مدير قطاع / المدير:	جونتر هيدينهوف / برنارد فونك
معرفة المشروع:	P148288
أداة الإقراض:	سيل
رئيس الفريق:	ارون اريا
مشترك مع مؤسسة التمويل الدولية: لا	
المتلقي: الجمهورية اليمنية	
الجهة المسؤولة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي	
نقطة التواصل:	<p>الدكتور محمد أحمد علي الحاوري الاتصال: الدكتور محمد أحمد علي الحاوري نائب وزير للدراسات الاقتصادية والتنبؤ صنعاء، الجمهورية اليمنية هاتف: / 967 1 250106 محمول: 967 711 941 بريد الإلكتروني: malhawri@gmail.com</p> <p>الدكتور عبد الله عبد العزيز نائب وزير عبدالمجيد وكيل الوزارة لقطاع برمجة المشاريع صنعاء، الجمهورية اليمنية هاتف: 009671250112 خليفة: 00967 777 281 749 البريد الإلكتروني: abuwaelhb@yahoo.com</p>
الجهة المنفذة: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	
نقطة الاتصال	<p>السيدة أفراح بادويلان رئيس الهيئة صنعاء، الجمهورية اليمنية هاتف: +967 1 299 421 محمول: +967 777 383 140 البريد الإلكتروني: alialsunaidar@gmail.com</p>
الجهة المشاركة في التنفيذ: مكتب المفوض العام للمعلومات والتحالف اليمني ضد الفساد	
نقطة الاتصال	<p>السيد سمير نعمان المفوض العام للمعلومات صنعاء، الجمهورية اليمنية</p>

هاتف: 00967 1

خلية: +967 733 889 252

البريد الإلكتروني: ic@yemen-ico.info

السيد يحيى حسين الشرقي

ممثل تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد صنعاء، الجمهورية اليمنية

هاتف: 00967 1 486 130

محول: 00967 777 706 663

البريد الإلكتروني: yalsarki@gmail.com

مدة تنفيذ المشروع: تاريخ البدء: 30 مايو 2014م تاريخ الانتهاء: 30 ديسمبر 2016م

التاريخ المتوقع للسريان: 15 يناير 2014م

التاريخ المتوقع للانتهاء: 30 ديسمبر 2016م

4.

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار أمريكي)

[]	قرض	[X]	منحة	[]	أخرى
[]	انتماء	[]	ضمان		
للقروض / الاعتمادات / غير ذلك					
إجمالي تكلفة المشروع:	6 مليون دولار أمريكي	إجمالي تمويل البنك:	صندوق الانتقال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6 مليون دولار	
إجمالي التمويل المشترك:	لا يوجد	الفجوة التمويلية:	لا يوجد		

المبلغ	مصدر التمويل
6 مليون دولار أمريكي	المقترض / المتلقي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير البنك الدولي: جديد البنك الدولي: إلزامي آخرون: [الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الفجوة التمويلية الإجمالي

المصروفات المتوقعة (مليون دولار أمريكي)

السنة المالية	2015	2016	2017
سنوي	1.0	2.5	2.5
تراكمي	1.0	3.5	6.0

الهدف (الأهداف) الإنمائي للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز قدرات مؤسسات المساءلة المستهدفة لتوفير الوصول إلى المعلومات وتعزيز تطبيق قانون مكافحة الفساد.

المكونات	
اسم المكون	التكلفة (مليون دولار أمريكي)
المكون الأول: دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة العمل	2.550
المكون الثاني: دعم تنفيذ قانون حق الحصول على المعلومات	1.275
المكون الثالث: دعم تحالف المجتمع المدني ضد الفساد لزيادة الطلب على الحكم الرشيد في 7 قطاعات رائدة	1.250
المكون 4: إدارة المشاريع	0.925
التكلفة الإجمالية	6.0

السياسة				
هل ينطلق المشروع من استراتيجية المساعدة القطرية من حيث المحتوى أو أي جوانب أخرى هامة؟	نعم	[]	لا	[X]
هل يتطلب المشروع أي استثناءات من سياسات البنك الدولي؟	نعم	[]	لا	[X]
هل تم اعتماد ذلك من قبل إدارة البنك الدولي؟	نعم	[]	لا	[X]
هل تم طلب الموافقة على الاستثناء من أي من سياسات البنك الدولي من مجلس الإدارة؟	نعم	[]	لا	[X]
هل يستوفي المشروع المعايير الإقليمية الخاصة بالجاهزية للتنفيذ؟	نعم	[X]	لا	[]

السياسات الوقائية التي أطلقها المشروع	نعم	لا
التقييم البيئي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.01)		X
الموائل الطبيعية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.04)		X
الغابات (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.36)		X
مكافحة الآفات (منشور سياسة العمليات 4.09)		X
الموارد الثقافية المادية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.11)		X
الشعوب الأصلية ((منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.10)		X
إعادة التوطين القسري (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.12)		X
سلامة السدود (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.37)		X
المشاريع في الممرات المائية الدولية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 7.50)		X
المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك الدولي 7.60)		X

العهود القانونية			
الاسم	التكرار	تاريخ الاستحقاق	التواتر
(1) يجب على المستفيد وخلال مدة لا تتجاوز 30 يونيو 2014م أن يوظف لوحدة إدارة المشروع مسؤول قانوني ومسؤول اتصالات وخبير متابعة وتقييم ومنسق لمنظمات المجتمع المدني مع كل المؤهلات والخبرات التي يقبل بها البنك الدولي.		30 يونيو 2014م	
(2) لا يجوز عمل أي سحب للمبالغ المدفوعة قبل تاريخ اتفاقية المنحة، باستثناء أنه يجوز السحب بما يصل إلى مبلغ إجمالي لا يتجاوز 75000 دولار أمريكي لسداد النفقات المؤهلة التي تتم في أو بعد 1 نوفمبر 2013م.		تاريخ اتفاقية المنحة	
وصف العهد			

تشكيل الفريق

موظفي البنك الدولي

UPI	الوحدة	التخصص	المسمى الوظيفي	الاسم
312339	MNSPS إدارة النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	رئيس فريق العمل	أخصائي القطاع العام	أرون أريا (رئيس الفريق)
201834	PRMPS	الوصول الى المعلومات ومكافحة الفساد	أخصائي الحكم	أنوباما دوكنيا
370852	MNSPS	العمليات	مستشار	فيليشيا مورتى
269901	MNSPS	مكافحة الفساد	شركة الاتصالات السعودية	شكيب عثمان
324944	MNAFM	الإدارة المالية	أخصائي الإدارة المالية	معاذ الربيدي
364899	MNAPC	المشتريات	أخصائي المشتريات	سميرة الحارثي
229110	LEGAM	القانون	استشاري قدير	إديث روجورو مويندا
360260	MNCYE	مساعد الفريق	مساعدة الفريق	سهير الزبيري
249914	MNSPR	مساعد البرنامج	مساعد برنامج	سيرافين إنسابمانا

الموظفين غير العاملين في البنك

الاسم	المسمى الوظيفي	هاتف المكتب	المدينة

المواقع

البلد	التقسيم الإداري الأول	الموقع	المخطط	الفعلي	ملاحظات
الجمهورية اليمنية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي				

I. السياق الاستراتيجي:

(أ) السياق الفُطري:

1. بعد ما يقرب من عامين من الأزمة، في أعقاب حركة الربيع العربي، شرعت اليمن في عملية الانتقال السياسي. وتم تشكيل حكومة وفاق وطني في بداية ديسمبر 2011م. وأجريت الانتخابات الرئاسية في 21 فبراير عام 2012م، وتولى عبد ربه منصور هادي منصبه كرئيس جديد للجمهورية. ومن المتوقع أن تنتهي الفترة الانتقالية بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية، المقرر عقدها في ظل الدستور الجديد. وخلال المرحلة الانتقالية، استضافت الحكومة مؤتمر الحوار الوطني، وهي بصدد صياغة دستور جديد. وسيلي ذلك انتخاب رئيس جديد للبلاد وتشكيل برلمان جديد. وقد وفر مؤتمر الحوار الوطني منتدى لبحث ومناقشة إطار جديد للحكم والذي بموجبه سيتم وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية وتنفيذها. ويعقد الشعب اليمني آمال كبيرة في إحداث تغيير مؤسسي خلال هذا الفترة.

(ب) السياق القطاعي والمؤسسي

2. لقد كانت مشكلة سوء الإدارة والفساد ومحدودية توفر الخدمات والفرص الاقتصادية من أهم الأسباب التي أشعلت الاحتجاجات في 2011م. فجودة الحكم ومستوى تقديم الخدمات ما يزال ضعيفا، الأمر الذي يؤدي الى تفاقم تحديات التنمية في البلاد. إضافة إلى أن معظم المؤسسات ضعيفة نسبيا، كما يتضح من النتيجة العامة المنخفضة التي أحرزتها البلاد وهي 3.0 من 6.0 على مؤشر السياسة القطرية والتقييم المؤسسي (CPIA). كما أن الخدمة المدنية لا تزال تعاني من مشكلة الوظائف الوهمية والازدواج الوظيفي وتفتقر إلى أنظمة الإدارة والحوافز الكافية. وهناك ثغرات كبيرة في القدرات حيث أن عدد الموظفين المؤهلين محدود. وقد انخفض ترتيب البلاد على مؤشر مدركات الفساد (CPI) بشكل مضطرب منذ 2005م حيث وصل إلى المرتبة 167 من أصل 177 بلدا في عام 2013م.¹

3. كان هناك بعض التقدم في إرساء القوانين واللوائح لتحسين البيئة الشاملة للحكم - بما في ذلك تمرير قانون حق الحصول على المعلومات (RAI) وتسجيل خامس أكبر زيادة في العالم في النقاط على مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) [من 10 إلى 25] - بين عامي 2008م و 2010م.² ومع ذلك، لم تتمكن اليمن من مواصلة جهودها وتراجع مؤشر الموازنة المفتوحة وصولا إلى 11 في عام 2012م. لذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة.

4. وقد تم وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بعد عمل تشخيصي كبير ومشاورات مع أصحاب المصلحة على مستوى البلاد. وقد تم إطلاقها في 2010م وتقوم على الركائز الثلاث التالية:

- 1) الوقاية: تدابير وقائية للحد من فرص الفساد.
- 2) التحقيق: التحقيق الفعال في حالات الفساد المبلغ عنها
- 3) التنقيف: التنقيف ورفع مستوى الوعي في أوساط المواطنين لبناء تكتلات وتحالفات لمحاربة الفساد بمستوياته الكبير والصغيرة.

5. إلا أن تنفيذ هذه الاستراتيجية ليس مُرضيا إلى حد كبير بسبب العديد من القيود السياسية والمؤسسية والقانونية، ومن ضمنها:

1) الحصانة: هناك حصانة للمسؤولين في المناصب الحكومية العليا بمقتضى المادة (10) من القانون رقم 6 لسنة 1995م، والتي بموجبها لا يمكن محاكمة أي مسؤول بدرجة نائب وزير فما فوق أو ملاحقته عن أي تصرف يقومون به في ممارسة مهامهم الرسمية إلا بقرار من رئيس الجمهورية أو مقترح من خمس (1/5) أعضاء مجلس النواب وموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب. وتطبق هذه الأحكام أيضا على جرائم الفساد المنصوص عليها في المادة (4) من القانون. ونتيجة لذلك، لم يسبق وأن تمت محاكمة أو معاقبة أي مسؤول رفيع في أي وقت مضى بتهمة الفساد منذ الوحدة بين شطري اليمن سنة 1990م.

¹ <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>
² <http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/>

- (2) **فعالية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد:** تأسست الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم 39 لسنة 2006م ويفترض أن تتلقى الشكاوى المتعلقة بالفساد وتجري التحقيقات الأولية وترفع نتائجها إلى مكتب النائب العام، وهو الجهاز المخول لإجراء تحقيقات في جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون الوطني لا. 13 لعام 1994 بشأن الإجراءات الجزائية. هذا يقوض أهمية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ليتعرض تقارير التحقيق للتدقيق من قبل مكتب النائب العام والذي يعتبر الجهة المخولة بإجراء التحقيقات في الجرائم بمقتضى القانون رقم (13) لسنة 1994م بشأن الإجراءات الجزائية. وهذا يقوض أهمية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لأن نتائج تحقيقاتها تخضع للتدقيق من قبل مكتب النائب العام والذي يقوم في العادة بإجراء تحقيقات جديدة وقد لا يصل بالضرورة إلى نفس النتيجة التي توصلت إليها الهيئة الوطنية العليا. وهكذا، فإن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد غير قادرة على أن تكون بمثابة جهة مستقلة وفعالة للتحقيق في قضايا الفساد.
- (3) **قصور الاختصاص القضائي لجرائم الفساد:** فطبقا للمادة (37) من القانون رقم 39 لسنة 2006م، فإن الاختصاص للحكم في جرائم الفساد يقتصر على نيابة ونيابات الأموال العامة. ومع ذلك، ثمة كثير من الحالات تكون هناك قضية فساد لا تتعلق بالامتلاكات أو الأموال العامة، وقضية ذات صلة بالأموال العامة أو الامتلاكات لا تنطوي على فساد. ونتيجة لذلك، فإن قضايا الفساد لا تحصل على الاهتمام الكافي لتحظى بمحاكمة سريعة.
- (4) **عقوبات غير رادعة لفساد الوظيفة العامة:** ينص قانون الخدمة المدنية على فرض عقوبات إدارية في قضايا الفساد، ولكن في دراسة أجريت في إطار المساعدة الفنية التي يقدمها البنك تم اكتشاف أن من بين 165 موظفا أدينوا في جرائم فساد خلال الفترة من 2005م إلى 2007م لم يتم اتخاذ أي إجراءات إدارية من قبل الوزارات المعنية أو وزارة الخدمة المدنية. وهذا يضرب مثالا سيئا للغاية ويسخر من النظام والقانون. لا أحد يشعر بأنه مهدد إذا ارتكب جريمة فساد لأنه يعلم أن وقبل كل شيء لن يتم القبض عليهم وإن تم القبض عليهم فلن يتم على الأرجح معاقبتهم، وعلى أي حال، إذا ما تمت معاقبتهم فلن تطبق هذه العقوبات عليهم.
- (5) **الاستخدام المحدود للموقع الإلكتروني للجنة العليا للرقابة على المناقصات للإعلان عن المناقصات.** دشنت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات موقع على شبكة الانترنت يقتضي أن تقوم وكالات المشتريات بإنزال إعلانات المناقصات فيه. بيد أنه وفي ظل غياب آلية تنفيذ قوية فإن عدد الجهات التي تنشر إعلانات المناقصات على موقع الهيئة العليا للرقابة على المناقصات يقدر بنسبة 20-30% فقط.
- (6) **بعض جهات الإنفاق تنفذ مشترياتها ليس ضمن السقف المخول لها:** بالنسبة للمناقصات التي تتجاوز قيمتها العتبة الوطنية 250 مليون ريال يمني، فإن اللجنة العليا للمناقصات هي الجهة المسؤولة عن المناقصات الحكومية والتي يجب على جميع وكالات الإنفاق إرسال مقترحات الشراء إليها. ومع ذلك، فقد لوحظ أن جميع وحدات الإنفاق لا ترسل مقترحاتها الخاصة بالمشتريات إلى اللجنة العليا للمناقصات. والبعض منها تنزل مناقصات تتجاوز قيمتها العتبة المسموح بها.
- (7) **استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:** يتم تعيين رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من قبل رئيس الجمهورية وليس هناك فترة محددة لبقائه في المنصب الأمر الذي يهدد استقلاليته. وعلى الرغم من أن جميع الجهات الحكومية تخضع للمراجعة الخارجية من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وليس هناك جهات مستثناة في القانون، إلا أنه ومن الناحية التاريخية هناك عدة جهات من ضمنها الوحدات الاقتصادية التي تشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة لا تتم مراجعة حساباتها.
6. **ولمعالجة هذه القضايا، صادقت الحكومة اليمنية في مؤتمر المانحين الذي انعقد في الرياض في 4 سبتمبر 2012م على الإطار المشترك للمساءلة مع شركاء التنمية وصادق عليه في وقت لاحق مجلس الوزراء بتاريخ 18 سبتمبر 2012م. وبموجب الإطار المشترك للمساءلة ومن جملة أمور أخرى التزمت الحكومة بما يلي:**
- (1) اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أو ملاحقة ومحاكمة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد.

- (2) اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء التحقيقات وملاحقة ومحكمة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد.
- (3) الشروع في اتخاذ إجراءات إدارية ضد موظفي الدولة الذين أصدرت المحاكم المختصة قرار اتهام بحقهم.
- (4) ضمان استقلالية الهيئة الوطنية العليا وإنشاء محكمة لمكافحة الفساد.
- (5) مراقبة شفافية الموازنة - بما في ذلك عائدات النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى.
- (6) اتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق استقلالية الجهاز المركزي للرقابة.
- (7) الالتزام بالشفافية في التوظيف وتفعيل مبدأ الجدارة في عملية التعيينات في المناصب العليا في الدولة.
- (8) تنفيذ برنامج للقضاء على الموظفين الوهميين و"الازدواج الوظيفي" في نظام الخدمة المدنية، بما في ذلك الجيش والأمن.
- (9) الإفراج عن أولئك الذين تم اعتقالهم دون تهمة.

• **ومن جانبهم التزم شركاء التنمية بتقديم المساعدة المالية والفنية لمساندة المساءلة العامة ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان.**

7. **وفي وقت لاحق، وافق مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 9 أكتوبر 2012م على خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد والتي شملت القرارات فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات التالية.**

السياسة / القرار التشريعي	مسؤولية متابعة صياغة قرار / تعديل القوانين	أداة للتنفيذ
1. تعديل المادة 4 من القانون رقم 6 لسنة 1995م بشأن " إجراءات اتهام ومحكمة المناصب التنفيذية العليا في الدولة للسماح بالتحقيق مع المسؤولين في المناصب العليا بدرجة وكيل وزارة فما فوق وملاحقتهم ومحاکمتهم بتهمة الفساد والاحتيال والرشوة والاختلاس، دون الحاجة إلى موافقة رئيس الجمهورية أو ثلثي أعضاء مجلس النواب.	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وزارة الشؤون القانونية	قرار جمهوري أو قرار مجلس النواب
2. إنشاء محكمة لمكافحة الفساد يديرها ثلاثة من القضاة في إطار محكمة الأموال العامة بصنعاء لإجراء المحاكمات في قضايا الفساد على أساس مركزي وحصري في البلاد.	وزارة العدل	قرار من مجلس القضاء الأعلى أو وزارة العدل
3. ضمان الامتثال لأوامر المحكمة وبدء إجراءات إدارية ضد موظفي الدولة الذين صدرت بحقهم أوامر اتهام من قبل المحاكم المختصة وفقا لقانون الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 1991م	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وزارة الخدمة المدنية	قرار مجلس الوزراء
4. تعديل القانون رقم 13 لسنة 1994م بشأن الإجراءات الجزائية، لجعل "التحقيقات" في قضايا الفساد من مسؤولية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي هي في الوقت الحاضر من اختصاص مكتب النائب العام).	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وزارة الشؤون القانونية مكتب النائب العام	قرار جمهوري أو قرار مجلس النواب
5. تعديل القانون رقم 39 لسنة 1992 الخاص "بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، لجعل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مستقلا عن السلطة التنفيذية من خلال (1) تعيين رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على أساس ترشيح من الرئيس وموافقة مجلس النواب أو العكس (2) تحديد الحد الأدنى لفترة ولاية رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بخمس (5) سنوات، وبحد أقصى دورتين للبقاء في هذا المنصب (3) استقلالية رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تعيين وكلائه وغيرهم من الموظفين (4) يرفع الجهاز المركزي	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وزارة الشؤون القانونية	قرار جمهوري أو قرار مجلس النواب

		للرقابة والمحاسبة تقاريره مباشرة الى مجلس النواب.
قرار مجلس الوزراء	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	6. الشروع في مراجعة حسابات الجهات الحكومية والوحدات الاقتصادية التي لم يتم تدقيقها من قبل الجهاز المركزي للرقابة منذ استقلاله.
قرار مجلس الوزراء	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	7. الموافقة على خطة إعادة هندسة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التي تم إعدادها في إطار مشروع تحديث الخدمة المدنية الممول من البنك الدولي.
قرار مجلس الوزراء	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات	8. جعل مسألة إنزال المناقصات ووثائق المناقصات ومنح العقود التي تزيد قيمتها عن 50 مليون ريال إلزامي على بوابة المناقصات الوطنية الموحدة، ما لم يتم عدم السماح بالدفع في إطار العقد الخاص بالمناقصة التي يتم الإعلان عنها على البوابة الالكترونية الموحدة واتخاذ الإجراءات الإدارية ضد المسؤول المختص.

8. وافقت مجموعة عمل الحكم الرشيد في مؤتمر الحوار الوطني على المبادئ التي تقوم عليها هذه السياسات / القرارات التشريعية وقامت بتضمينها في المبادئ الموصى بها والتي سيتم بموجبها صياغة الدستور الجديد. وتعزز وزارة الشؤون القانونية رفع هذه التعديلات القانونية إلى السلطة التشريعية، في حين أن لجنة صياغة الدستور ستعمل على صياغة الدستور في نفس الوقت.

9. وقد اختتم الآن مؤتمر الحوار الوطني أعماله بتاريخ 25 يناير 2014م بتوصيات حول إعادة هيكلة الدولة على أساس عدد من الأقاليم الفيدرالية ونقل السلطة من المركز إلى الأقاليم والمستويات المحلية. فاليمين الاتحادي الديمقراطي الجديد سيخدم الشعب على أساس المساواة واحترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل سيادة القانون. وقد أصدر مؤتمر الحوار الوطني الوثيقة الختامية³ والتي تضمنت توصيات مجموعات العمل التسع وبيانات المؤتمر ومعايير لجنة صياغة الدستور وضمانات لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والبيان الختامي. وعقب اختتام مؤتمر الحوار الوطني، شكلت الحكومة لجنة لدراسة وتحديد عدد الأقاليم التي ستتكون منها الدولة الجديدة. وسوف تشكل لجنة أخرى لصياغة الدستور الجديد بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وقد تم الاتفاق على إطار زمني مدته خمسة وعشرون شهرا ابتداء من 22 فبراير 2014م لما يلي: (أ) صياغة الدستور الجديد وطرحه للاستفتاء، (ب) إصدار القوانين الأساسية للدولة الاتحادية الجديدة بما في ذلك قانون الانتخابات، (ج) وضع السجل الانتخابي الجديد (د) إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية والبرلمانية والرئاسية.

10. وفي وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني قدمت مجموعة الجمن الرشيد من جملة أمور أخرى التوصيات الرئيسية التالية والتي تتفق مع مبادئ خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد:

- (1) النص في الدستور أن لا حصانة لشاغلي وظائف السلطات العليا، وإخضاع الجميع للمساءلة وجرائم الحق العام التي لا تسقط بالتقادم والمحاسبة، والا حصانة في جرائم الفساد مطلقا.
- (2) النص في الدستور على استقلالية وشفافية الهيئات الرقابية وإلزامها بنشر تقاريرها مع تقديم تقرير سنوي للسلطة التشريعية
- (3) النص في الدستور على تجريم المخالفات في المناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية ووضع الضوابط والعقوبات الرادعة

³ وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الصادرة بتاريخ 25 يناير 2014م

4) يكفل الدستور حرية المواطنين في تنظيم أنفسهم في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بما يعزز الإرادة الشعبية.

11. هذه العملية سوف تساعد الحكومة في إعداد التعديلات القانونية والقرارات الخاصة بالسياسات فيما يتعلق بالقرارات القانونية / المتعلقة بالسياسات 1-6 و 8. كما أن العملية ستصب أيضا بشكل مباشر في دعم تنفيذ القرارات السياسية 1-4. إضافة إلى أن المشاريع التكميلية، وخصوصا مشروع تحديث المالية العامة الممول من البنك الدولي سيساند أيضا إعداد القرار السياسي رقم 7 وتنفيذ القرارات السياسية 5-8. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم المشروع أيضا تنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات الذي تم اعتماده مؤخرا.

(ج) الأهداف رفيعة المستوى التي يسهم المشروع في تحقيقها

12. يسهم المشروع في تحقيق أهداف مجموعة البنك الدولي المتمثلة في (أ) القضاء على الفقر المدقع، و (ب) تعزيز الرخاء المشترك من خلال خليط من الإصلاحات المؤسسية والإدارية التي تعزز مساهمة الدولة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للفقراء، و أيضا تهيئة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية. ومن شأن هذا المشروع أن يقود إلى إدخال إصلاحات مؤسسية وإدارية في مؤسسات المساهلة الرئيسية - الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ونيابات الأموال العامة ومكتب النائب العام ومكتب المفوض العام للمعلومات وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد - التي من شأنها تعزيز المساهلة في الدولة. كما سيسهم المشروع أيضا في تحسين مستوى تقديم الخدمات من خلال تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على زيادة الطلب على الحكم الرشيد في 7 قطاعات رائدة هي التعليم الأساسي والصحة والمياه والضمان الاجتماعي والخدمة المدنية والقضاء والكهرباء من خلال رفع مستوى الوعي لدى المواطنين لبناء تكتلات وتحالفات لمحاربة الفساد في وحدات تقديم الخدمات الأساسية في هذه القطاعات.

13. ووفقا للاستراتيجية المؤقتة الخاصة باليمن للسنة المالية 2013م-2014م، سوف يسترشد تنفيذ الاستراتيجية المؤقتة بثلاثة مبادئ والتي سيتم تعميمها في البرنامج: (أ) تكثيف المشاركة والاندماج، خاصة بين النساء والشباب. (ب) تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية والشفافية والمساهلة (ج) تعزيز المرونة التشغيلية لبرنامج البنك الدولي.

14. يتمثل الهدف الرئيسي لمذكرة الاستراتيجية المؤقتة في مساعدة الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة تؤدي إلى تحقيق استقرار المرحلة الانتقالية على المدى الطويل. تقترح الاستراتيجية المؤقتة مساندة هذه الأهداف عبر ثلاث ركائز استراتيجية هي: (1) تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء من خلال خلق فرص عمل قصيرة الأجل، واستعادة الخدمات الأساسية وتحسين الوصول إلى شبكات الضمان الاجتماعي، وتحسين سبل العيش، (2) تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز السياسات المالية وإدارة المالية العامة، وخلق بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية، و (3) تعزيز الحكم وتقديم الخدمات المحلية من خلال دعم الحكم المحلي وبناء القدرات وتقديم الخدمات وتحسين مشاركة المواطنين

15. وسيتم تمويل المشروع المقترح في إطار الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يتفق مع المبدأ الثاني والهدف الثالث لمذكرة الاستراتيجية المؤقتة. ومن خلال بناء قدرات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات، سيكون هناك تعزيز للشفافية والمساهلة التي من شأنها أن تسهم في خلق بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية. ومن شأن تقديم الدعم إلى تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد أن يسهم في تحسين مشاركة المواطنين.

16. كما أن المشروع المقترح يتوافق مع إطار المشاركة الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يشدد على "تعزيز الحكم" من خلال تدابير الشفافية والمساهلة للمساعدة في خلق دولة مستجيبة تخضع للمساءلة عن أعمالها.

II. الأهداف الإنمائية للمشروع

(أ) الهدف الإنمائي للمشروع

17. يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في تعزيز قدرات أجهزة المساءلة المستهدفة لتوفير الوصول إلى المعلومات وتحسين تطبيق قانون مكافحة الفساد.

18. مؤسسات المساءلة المستهدفة هي: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، نيابات الأموال العامة ومكتب النائب العام ومكتب المفوض العام للمعلومات وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد. وفي نهاية هذا المشروع، سوف تكون مؤسسات المساءلة هذه في وضع أفضل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد، وقانون حق الوصول إلى المعلومات، وتعديل الإطار القانوني والسياسي لمكافحة الفساد وفقا لخطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني.

(ب) أصحاب المصلحة والمستفيدين من المشروع

19. أصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع هم: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد والهيئة العليا للرقابة على المناقصات واللجنة العليا للمناقصات ووزارة المالية ووزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية ومكتب النائب العام ومكتب المفوض العام للمعلومات والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والأميين العام لمجلس الوزراء، ومجلس النواب ووسائل الإعلام. وجميع هؤلاء مشتركين تماما في أهداف المشروع وتصميمه.

20. المستفيدين الرئيسيين من هذا المشروع هم المواطنون اليمنيين. إن تعزيز القدرات المؤسسية لأجهزة المساءلة الرئيسية سوف تمكنها من تنفيذ قوانين وسياسات مكافحة الفساد على نحو أكثر فعالية. وهذا من شأنه تعزيز المساءلة في أعمال الحكومة، وبالتالي الحد من الفساد وتحسين تقديم الخدمات، الأمر الذي سوف يعود بالنفع على المواطن في هذا البلد.

21. ومن خلال تحسين المساءلة في أعمال الحكومة، فإن المشروع سيعمل على الحد من المخاطر الانتمائية لشركاء التنمية في استخدام أنظمة البلد وبالتالي منحهم الثقة في التوفيق بين المساعدات التنموية مع أولويات الدولة وربما الاتجاه نحو تقديم الدعم المباشر للموازنة.

(ج) مؤشرات قياس النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

22. النتائج الرئيسية المتوقعة للمشروع المقترح هي:

- 1) اعتماد التغييرات الموصى بها في العمليات التجارية القائمة لمنع الفساد وتسرب الأموال العامة في 7 قطاعات رائدة.
- 2) زيادة معدل قضايا الفساد التي تحقق فيها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي أوقف مكتب النائب العام التحقيق فيها وذلك من 10% إلى 20%.
- 3) 40% من المواطنين يعرفون حقهم في الوصول إلى المعلومات.
- 4) نجاح تسوية وحل مشاكل 60% من المواطنين الذين تم تحديدهم من قبل المجتمع المدني كضحايا للفساد من قبل المجتمع المدني وذلك من قبل تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد.
- 5) اعتماد مجلس الوزراء للتعديلات القانونية السبع والقرارات السياسية العامة المصادق عليها في إطار خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد.

III. وصف المشروع

(أ) مكونات المشروع

23. يتكون المشروع من أربعة مكونات هي: (1) دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة عمل الشفافية والمساءلة (2) دعم تنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات (ج) دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد في زيادة مستوى الطلب على الحكم الرشيد في سبعة قطاعات رائدة (التعليم الأساسي والصحة والمياه والكهرباء، والضمان الاجتماعي والخدمة المدنية والقضاء والكهرباء) و (د) إدارة المشاريع.

24. وفيما يلي وصف مكونات المشروع بمزيد من التفاصيل:

المكون 1: دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة عمل الشفافية والمساءلة (2.55 مليون دولار)

25. سوف يساهم هذا المكون في تحسين تطبيق قانون مكافحة الفساد من خلال وضع الأنظمة الأساسية وتعزيز القدرات المؤسسية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من خلال إنشاء نظام دعم القرار لقطاع إقرارات الذمة المالية. إنشاء نظام إدارة المعلومات لقطاع التحقيق وتطوير موقع تفاعلي للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. تأسيس "الخط الساخن" لتمكين المواطنين من تقديم الشكاوى. إنشاء خلية قانونية لصياغة التعديلات التشريعية اللازمة وفقا لتوصيات مؤتمر الحوار الوطني. وإنشاء خلية البحث والتحليل لإجراء دراسات تشخيصية في أسباب وأشكال الفساد في القطاعات الرائدة. إن هذا المكون يساهم أيضا في بناء قدرات القضاة وأعضاء النيابة في نيابات الأموال العامة لضمان محاكمات سريعة وأحكام عادلة. ومن شأن هذا المكون أن يقدم التدريب للمسؤولين الحكوميين من سبعة قطاعات رائدة هي: التعليم الأساسي والصحة والمياه والضمان الاجتماعية والخدمة المدنية والقضاء والكهرباء وذلك حول منع الفساد، استنادا إلى نتائج وتوصيات الدراسات الاستقصائية التشخيصية.

26. وسوف تتولى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تنفيذ أنشطة هذا المكون.

27. سوف يمول هذا المكون الخدمات الاستشارية والسلع والأجهزة وبناء القدرات والتدريب وورش العمل والنفقات التشغيلية الإضافية.

المكون 2: دعم تنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات (1.275 مليون دولار)

28. سنت القانون رقم 13 لسنة 2012م بشأن "حق الوصول إلى المعلومات"، والذي يعتبر أحد أفضل القوانين في المنطقة. وقد تم إنشاء مكتب المفوض العام للمعلومات بموجب هذا القانون. وهذا المكون سوف يدعم تنفيذ القانون من خلال تعزيز القدرات المؤسسية لمكتب المفوض العام للمعلومات من خلال تقديم الدعم في وضع الصيغة النهائية للوائح وإعداد خارطة طريق لتنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات وإعداد خطة استراتيجية لمدة أربع سنوات لمكتب المفوض العام للمعلومات، والهيكل التنظيمي ودليل العمل ومؤشرات الأداء الرئيسية. كما أن هذا المكون سيوفر الأجهزة والبرامج (التطبيقات) اللازمة لمكتب المفوض العام للمعلومات لمباشرة عمله. إن هذا المكون سوف يساهم في بناء قدرات الوزارات والإدارات والجهات لتطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات بشكل مناسب.

29. وفي إطار هذا المكون، سيتم دعم مكتب المفوض العام للمعلومات لتنفيذ الدراسات الأساسية في بداية ونهاية المشاريع حول البنية التحتية للمعلومات والقدرات والتزام المؤسسات الحكومية بقانون حق الوصول إلى المعلومات، وكذلك مستويات الوعي وفهم حق الوصول إلى المعلومات العامة. كما سيتم أيضا دعم مكتب المفوض العام للمعلومات لتنفيذ حملة إعلامية عبر وسائل إعلامية متعددة لخلق وعي لدى المواطنين بشأن حقهم في الوصول إلى المعلومات العامة باستخدام التلفزيون والإذاعة والصحافة والإنترنت والهواتف المحمولة والملصقات في الشوارع واللافتات والكتيبات وغيرها من أجل توعية الجمهور. وسوف يتعاون مكتب المفوض العام للمعلومات أيضا مع تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد للوصول إلى المواطنين في المناطق النائية.

30. وسوف يتولى مكتب المفوض العام للمعلومات تنفيذ أنشطة هذا المكون.

31. وهذا المكون سوف يمول الخدمات الاستشارية والسلع والأجهزة وبناء القدرات والتدريب وورش العمل والنفقات التشغيلية الإضافية.

المكون 3: " دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد في زيادة مستوى الطلب على الحكم الرشيد في سبعة قطاعات رائدة (1.25 مليون دولار)

32. سوف يدعم المشروع "تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد على زيادة مستوى الطلب على الحكم الرشيد في 7 قطاعات رائدة هي التعليم الأساسي والصحة والمياه والضمان الاجتماعية والخدمة المدنية والقضاء والكهرباء من خلال رفع مستوى الوعي لدى المواطنين لبناء تكتلات وتحالفات لمحاربة الفساد في وحدات تقديم الخدمات الأساسية في هذه القطاعات. وهذا المكون سوف يدعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد في توثيق ونشر والتوسط في قضايا الفساد وسوء تقديم الخدمات التي تم تحديدها. وسيتم بناء قدرات تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية للمراقبين والمشرفين للقيام بهذه المهمة.

33. وفي إطار هذا المكون سوف يعمل تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد أيضا على خلق الوعي حول قانون حق الوصول إلى المعلومات من خلال سلسلة من ورش العمل واللقاءات العامة مع المواطنين. وسيقوم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد وبصورة تجريبية بتقييم مدى استجابة الوزارات فيما يتعلق بتقديم المعلومات. وسيتم ذلك من خلال تعميم طلبات اختبار لإنشاء خط أساس حول استجابة المعلومات التي يمكن أن توفر أساس مقارنة على التحسينات التي ستطرأ على مدى الاستجابة في المستقبل.

34. وسوف يتولى تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد تنفيذ أنشطة هذا المكون.

35. وهذا المكون سوف يمول الخدمات الاستشارية والسلع والأجهزة وبناء القدرات والتدريب وورش العمل والنفقات التشغيلية الإضافية والنفقات التشغيلية لتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد.

المكون 4: إدارة المشروع (0.925 مليون دولار)

36. سوف تتولى وحدة إدارة المشروع في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إدارة أنشطة هذا المكون والذي سيوفر رواتب موظفي الوحدة والمواد والأجهزة والتدريب والخدمات الاستشارية والنفقات المؤهلة المتعلقة بالاجتماعات ونفقات التشغيل الإضافية لوحدة إدارة المشروع لدعم تنسيق المشروع والتنفيذ والمتابعة والتقييم والإدارة.

(ب) تمويل المشروع

(1) أداة الإقراض:

37. إن هذه الأداة التي تدعم مشروع تعزيز المساءلة هي تمويل مشروع استثماري. ويتم تمويل المشروع من خلال الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شكل منحة.

(2) جدول تمويل المشروع

38. يقدر إجمالي متطلبات تمويل المشروع ما يعادل 6.0 مليون دولار أمريكي وهذا المبلغ سوف يتم تمويله بالكامل من خلال منحة من الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتضمن الجدول (1) أدناه تكاليف المكونات الرئيسية والفرعية للمشروع.

الجدول 1: تكلفة المشروع بحسب المكون الفرعي

التكلفة دولار أمريكي	المكون الفرعي		المكونات	
2,200,000	وضع الأنظمة الأساسية وتعزيز القدرات المؤسسية للهيئة العليا لمكافحة الفساد	1.1	دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد	1
200,000	بناء قدرات القضاة وأعضاء النيابة في نيابات الأموال العامة.	1.2		
150,000	تدريب المسؤولين الحكوميين من سبعة قطاعات رائدة وموظفي الجهاز المركزي للرقابة.	1.3		
2,550,000	إجمالي المكون 1			
475,000	تعزيز القدرات المؤسسية لمكتب المفوض العام للمعلومات.	2.1	دعم تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات	2
250,000	بناء قدرة الحكومة لفرض تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات بصورة فعالة	2.2		
150,000	إجراء مسح أساسي في بداية المشروع ونهائي في نهاية المشروع بشأن القدرات في مجال المعلومات ومدى التزام المؤسسات الحكومية بقانون حق الوصول إلى المعلومات.	2.3		
400,000	تنظيم حملات إعلامية عبر وسائل متعددة لخلق وعي جماهيري حول قانون حق الوصول إلى المعلومات	2.4		
1,275,000	إجمالي المكون 2			
800,000	توثيق ونشر والتوسط في قضايا الفساد وسوء الخدمة التي يتم تحديدها	3.1	دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد لرفع مستوى الطلب على الحكم الرشيد في 7 قطاعات رائدة	3
250,000	خلق وعي جماهيري حول حق الحصول على المعلومات من خلال الوصول مباشرة إلى المواطنين	3.2		
200,000	التنفيذ التجريبي لتقييم مدى الاستجابة المعلوماتية للوزارات	3.3		
1,250,000	إجمالي المكون 3			
375,000	النفقات التشغيلية لوحدة إدارة المشروع	4.1	إدارة المشروع	4
450,000	راتب موظفي وحدة إدارة المشروع	4.2		
50,000	تدريب موظفي وحدة إدارة المشروع	4.3		
50,000	أجهزة وأثاث مكثبي	4.4		
925,000	إجمالي المكون 4			
6,000,000	التكلفة الإجمالية للمشروع			

(3) المكون وفئة التكاليف

39. التكاليف المقدرة للمكون وفئات التكلفة مبينة في الجدول (2) أدناه:

الجدول 2: المشروع بحسب المكون والفئة

المكون	راتب موظفي وحدة إدارة المشروع	الخدمات الاستشارية	المواد/الأجهزة	بناء القدرات / التدريب	ورش العمل / اللقاءات التشاورية	نفقات التشغيل	التكلفة الاجمالية
1. دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد و خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد	-	500,000	750,000	950,000	400,000	-	2,600,000
2. دعم تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات	-	775,000	200,000	200,000	100,000	-	1,275,000
3. دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد لرفع مستوى الطلب على الحكم الرشيد في 7 قطاعات رائدة	-	100,000	100,000	300,000	400,000	350,000	1,250,000
4. إدارة المشروع	450,000	-	50,000	50,000	-	325,000	875,000
إجمالي التكلفة	450,000	1,375,000	1,100,000	1,500,000	900,000	675,000	6,000,000

(4) التكاليف غير المباشرة

40. بصرف النظر عن التكاليف المباشرة للمشروع المذكورة أعلاه، فإن البنك بحاجة إلى أموال لتغطية تكاليف وقت الموظفين والسفر، فضلا عن التكاليف المتغيرة بما في ذلك أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف السفر لكلا مرحلتي التحضير والإشراف ودعم تنفيذ المشروع. وأيضا سوف تكون هناك حاجة للحصول على أموال لإدارة المنحة. ويتضمن الجدول 3 أدناه تفاصيل الميزانية لهذه التكاليف غير المباشرة.

الجدول 3: توزيع ميزانية التكاليف غير المباشرة المطلوبة (دولار أمريكي)

المبلغ (دولار أمريكي)	البيان
	(أ) إعداد المنحة ودعم التنفيذ
	وقت الموظفين
30,000	التحضير
180,000	دعم الإدارة والتنفيذ
210,000	الإجمالي الفرعي (وقت الموظفين): =
	سفر الموظفين
20,000	التحضير
90,000	دعم الإشراف والتنفيذ
110,000	الإجمالي الفرعي: سفر الموظفين =
	التكاليف المتغيرة (أتعاب الاستشاريين والسفر)
75,000	الأتعاب

15,000	السفر
90,000	الإجمالي الفرعي: التكاليف المتغيرة =
410,000	الإجمالي الفرعي: إعداد المنحة ودعم التنفيذ (MNSPS) =
70,500	(ب) إدارة المنحة (الصندوق الائتماني)
480,500	إجمالي التكاليف غير المباشرة

(ج) الدروس المستفادة من البلدان الأخرى والتي تم عكسها في تصميم المشروع

41. تشير التجربة في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد على أن الجمع بين النهج العقابي والوقائي من المرجح أن يكون الأكثر فعالية. ويركز النهج العقابي على التحقيق في مزاعم الفساد وفرض العقوبات، في حين يهدف النهج الوقائي إلى تعزيز أنظمة الحكم الأساسية والعمليات المؤسسية للحد من حالات الفساد. اتجهت جهود مكافحة الفساد إلى إعطاء الأولوية للنهج عقابي، على سبيل المثال من خلال تعزيز أجهزة مكافحة الفساد، ولكن هناك اعتراف متزايد بأن تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات، فضلا عن بناء مجتمع مدني قوي يعتبر على نطاق أوسع بالغ الأهمية لاستدامة جهود مكافحة الفساد. ولذلك فإن هذا المشروع يتخذ نهجا مشتركا يقدم كلا من الدعم للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لتعزيز قدراتها على التحقيق في قضايا الفساد وكذا تحسين الشفافية من خلال تنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات. علاوة على ذلك، فإن دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد سيسهم أيضا في تعزيز المجتمع المدني الذين يُنظر إليه بشكل متزايد باعتباره عاملا حاسما من أجل إدارة خاضعة للمساءلة وفعالة. فعلى سبيل المثال، في اندونيسيا، تم تمكين فعالية وكالة مكافحة الفساد من خلال الرقابة الخارجية القوية والمناصرة لمكافحة الفساد من قبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وقد لعبت بعض الجمعيات مثل المرصد الاندونيسي لمراقبة الفساد والجمعية الاندونيسية للشفافية ومنظمة الشفافية الدولية الاندونيسية دورا فعالا في الضغط على الحكومة لتفعيل وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد.

42. تظهر الخبرة العالمية أيضا أن الرزخ الديمقراطي والاهتمام الدولي بالمراحل الانتقالية عادة ما تؤدي إلى تبني القوانين التي تسعى إلى تعزيز الإدارة الخاضعة للمساءلة - مثل الحق في الوصول إلى المعلومات - لكن تنفيذ هذه القوانين يميل إلى التراجع، مما يجعل وجود القانون غير ذي أهمية. وكانت هذه هي التجربة، على سبيل المثال من عدد من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، والتي كانت في طبيعة البلدان النامية الأخرى في تمرير قوانين حق الوصول إلى المعلومات، لكن لديها سجل سيء في التنفيذ. ومن ناحية أخرى، فحيثما تم إنشاء مؤسسات قوية فقد كان قانون حق الوصول إلى المعلومات فعالا في الكشف عن قضايا فساد هامة، وكذلك في تمكين المجتمعات المحلية من متابعة حقوقهم. ففي المكسيك على سبيل المثال، مثل وجود لجنة إعلامية قوية في السنوات الأولى لتنفيذ القانون عاملا حاسما لجعل القانون ذو مصداقية وفعالية. وبناء على هذه التجربة الدولية، يسعى المشروع إلى بناء القدرات في المؤسسات لتنفيذ وتطبيق القانون مقدما، من خلال دعم مكتب المفوض العام للمعلومات وإقامة دورات تدريبية لتدريب المسؤولين على أحكام القانون.

43. تتزايد أهمية ما يسمى بجانب العرض والطلب للحكم بشكل كبير باعتبارهما أجزاء مهمة من معادلة الحكم. ومع ذلك، تظهر التجارب الدولية أن من الأهمية بمكان أن يتم معالجة هذه الأبعاد بطريقة أكثر تماسكا. على سبيل المثال، فإن التركيز فقط على بناء القدرات في المؤسسات الحكومية أو الرقابية قد لا تكون فعالة إذا شعر المسؤولين أنه لا توجد قوى اجتماعية لمحاسبتهم. وبالمثل، فإن بناء قدرات المجتمع المدني قد يعني القليل إذا كانت المؤسسات ليست جاهزة للاستجابة للإجراءات من جانب المجتمع المدني. ففي الهند على سبيل المثال، لعب المجتمع المدني دورا هاما جدا في الدعوة إلى سن قوانين هامة لمكافحة الفساد والمساءلة مثل قانون حق الوصول إلى المعلومات وقانون إنشاء مكتب أمين المظالم، فضلا عن استخدام قانون حق الوصول إلى المعلومات. وقد كانت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام أيضا في الطليعة لفضح الفساد والمطالبة بإجراءات تصحيحية. لذلك فإن هذا المشروع يهدف إلى معالجة هذه الجوانب بطريقة أكثر تماسكا، وبناء قدرات كلا من المجتمع المدني وكذا المؤسسات الحكومية على حد سواء لمعالجة قضايا الفساد والمساءلة.

IV. التنفيذ

(أ) الترتيبات المؤسسية والتنفيذ

تقييم الوكالة المنفذة

44. سوف تكون الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد هي الوكالة المنفذة لهذا المشروع. وقد تم تعيين مجلس إدارة جديد للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب القرار الجمهوري رقم (54) الصادر في سبتمبر 2013م. وقد تم إنشاء وحدة جديدة لإدارة المشروع في إطار الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. وقد تم إنشاء وحدة إدارة المشروع والتي تضم مدير تنفيذي للوحدة وسكرتير ومسؤول مشتريات ومسؤول إدارة مالية. وقد بدأت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد اختيار مسؤول المشتريات. وقد قامت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد بإعداد أدلة إجراءات العمل خاصة بوحدة إدارة المشروع، كما تم تنصيب نظام محاسبي جديد. وسيتم تعديل دليل إجراءات العمل بحيث يعكس الأنشطة الإضافية التي ستحتاج وحدة إدارة المشروع هذه للقيام بها. وسيتم تعيين موظفين آخرين (خبير قانوني وخبير اتصالات لتعزيز عمل الوحدة لإدارة الأنشطة في إطار هذا المشروع).

45. تأسس تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد كأحد مخرجات المساعدة الفنية التي يستمر البنك الدولي في تقديمها منذ 2007م. وكان البنك قد أجرى دراسة أساسية على عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد وذلك في عام 2008م لتقييم قدراتها الفنية وتقييم العوائق السياسية والقانونية التي تعيق عمل هذه المنظمات، ومعرفة نوع الدعم الذي تحتاج إليه لتكون أكثر فعالية. وبناء على هذا التقييم، تم تحديد "نقاط دخول" لمشاركة البنك وتضمين "دعم منظمات المجتمع المدني لتعزيز الطلب على الحكم الرشيد" في الاستراتيجية المؤقتة لسنة 2013م-2014م.

46. وتم إشراك منظمة دولية غير حكومية وهي منظمة شركاء من أجل التغيير الديمقراطي وذلك لتسهيل إنشاء "تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد" وتطوير استراتيجيته. وتم تشكيل تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد والذي يضم منظمات المجتمع المدني التالية البالغ عددها 16 منظمة وذلك في عام 2010م على أساس التعبير عن اهتمامها واستيفاء معايير الأهلية.

- 1) منتدى التنمية السياسية، صنعاء
- 2) جمعية السلام الاجتماعي ومستقبل التنمية، مأرب
- 3) مؤسسة أوام التنمية الثقافية، صنعاء
- 4) الائتلاف اليمني للتعليم للجميع، صنعاء
- 5) مؤسسة دعم التوجه الديمقراطي، صنعاء
- 6) المركز اليمني لدراسات حقوق الإنسان، عدن
- 7) المركز اليمني للحقوق المدنية، صنعاء
- 8) مركز الدراسات الاقتصادية والإعلام، صنعاء
- 9) منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، صنعاء
- 10) شبكة منظمات المجتمع المدني، صنعاء
- 11) المنظمة اليمنية للسلام والتنمية الاجتماعية، صنعاء
- 12) جمعية الإخاء للتنمية والسلام المحلي، شبوة
- 13) المركز اليمني لقياس الرأي العام، صنعاء
- 14) الهيئة الوطنية للدفاع عن الحريات والحقوق، صنعاء
- 15) المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع، صنعاء
- 16) مؤسسة برنامج التنمية الثقافية، صنعاء

47. ومنذ ذلك الحين، أنظمت منظمة أخرى غير حكومية إلى التحالف وهي مركز معين للتنمية المجتمعية، تعز. ويضم التحالف حالياً 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني.

48. تسمح لوائح تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد لمنظمات المجتمع المدني الأخرى بالانضمام إلى التحالف ويستطيع استقبال منظمات مجتمع مدني أخرى في المستقبل بحسب الحاجة. وقد تم إعداد النظام الأساسي واللوائح التنفيذية والمالية للائتلاف والمصادقة عليها وتوقيعها من قبل جميع الأعضاء البالغ عددهم 16 عضو في التحالف. وتم تسجيل تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد لدى وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2011م. وتستضيف إحدى الجمعيات الأعضاء في التحالف الجمعية العمومية للتحالف وهي مؤسسة برنامج التنمية الثقافية في صنعاء. وتقدم الجمعية العمومية الدعم السكرتاري واللوجستي لجميع أعضاء تحالف منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها. ويعقد التحالف اجتماعاته بصوره منتظمة ويعمل على ضمان تنفيذ قرارات الهيئة العامة على نحو فعال.

49. سوف يكون تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد هو الوكالة المشاركة في تنفيذ هذا المشروع. وسوف يكون مسؤولاً مسؤولة كاملة عن تنفيذ المكون 3. وتبقى مهام الإدارة، بما في ذلك المشتريات والإدارة المالية والموارد البشرية ورصدها وتقييمها على عاتق وحدة إدارة المشروع. وسوف تضم وحدة إدارة المشروع منسقا لمنظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم إلى الجمعية العمومية لتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد. وسوف يقوم موظفي تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد بما في ذلك المراقبين والمشرفين الذين يعتبرون الموظفين المنتظمين لمنظمات المجتمع المدني المختلفة في إطار التحالف، بزيارة وحدات تقديم الخدمات الأساسية للقطاعات السبعة الرائدة وجمع الأدلة.

50. وسوف يقدم المشروع فقط البديل اليومي وتكاليف السفر لموظفي تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد الذين يعملون على الأنشطة المختلفة لهذا المشروع. كما أن المشروع لن يمول أجور وقت موظفي تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك المرتبات والعمل الإضافي. وسوف تستخدم منظمات المجتمع المدني داخل التحالف الموظفين الحاليين الذين تغطي حالياً رواتبهم وأجور ساعات العمل الإضافي الخاصة بهم وما إلى ذلك. وسوف يمول المشروع أيضاً نفقات التشغيل الأخرى لتنفيذ أنشطة تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد مثل ورش العمل وإيجار كاميرات الفيديو وقاعات الاجتماعات وإيجار السيارات وما إلى ذلك. كما أن المشروع سيتحمل أيضاً تكاليف بناء قدرات موظفي تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد.

51. وسوف تغطي وحدة إدارة المشروع التكاليف المذكورة أعلاه لأنشطة تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد من تكاليف التشغيل الخاصة بالمشروع. وسوف يكون هناك اتفاق مسبق يتم التوصل إليه بين وحدة إدارة المشروع وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد بشأن أسعار الوحدة للبدل اليومي وسفر موظفي منظمات المجتمع المدني فضلاً عن تكلفة الوحدة لتنظيم ورشة عمل تشاورية أو اجتماع عام.

52. تقع مسؤولية إدارة المخاطر الائتمانية على منسق منظمات المجتمع المدني والمدير المالي لوحدة إدارة المشروع. وسوف تقوم سكرتارية تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد بتقديم مطالبة نصف شهرية لتغطية النفقات المترتبة على جمع الأدلة من قبل موظفي الجمعيات الأهلية الأعضاء. وسيتم التحقق من هذه المطالبات من قبل منسق منظمات المجتمع المدني الذي سيرفع مصادقته إلى المسؤول المالي. وأثناء هذه المطابقة، سوف يجري منسق منظمات المجتمع المدني الحد الأدنى من عمليات التفتيش العشوائية (15%) في الميدان لضمان صحة المطالبات. وسوف يقوم مسؤول الإدارة المالية بمراجعة المطالبات وصرف المبالغ لتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد مبلغ المطالبة في حال اقتناعه. وإذا كان لديه أي شك حول صحة المطالبة، فسوف يقوم بإبلاغ المدير التنفيذي والذي بدوره ستطلب توضيحاً من تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد واتخاذ القرار بصرف مبلغ المطالبة في حال اقتناعه. وإذا لم يقتنع المدير التنفيذي، فسيحيل الموضوع إلى اللجنة التوجيهية لاتخاذ القرار. ويكون قرار اللجنة التوجيهية نهائياً.

53. تكامل المشروع مع المشاريع الأخرى للبنك الدولي يخلق بيئة مواتية اللازمة لفعالية الأنشطة في إطار هذا المشروع. بدأ مشروع تحديث المالية العامة الممول من البنك في يناير 2011م يهدف إلى تحسين الشفافية والكفاءة والمساءلة في إدارة الأموال العامة. ويعمل هذا المشروع من أجل تعزيز الشفافية من خلال إنشاء موقع إلكتروني لوزارة المالية بهدف الإفصاح عن البيانات المالية بصورة استباقية وإعداد ميزانية المواطن وإنشاء وحدة المعلومات المالية. ولتعزيز الكفاءة، يعمل المشروع حالياً على إنشاء نظام إدارة المعلومات المالية المتكامل (IFMIS)، وإنشاء وتحسين العمليات التجارية مثل نظام رقابة التعهدات ونظام إدارة النقدية. ولتعزيز المساءلة، فإنه يعمل حالياً على بناء القدرات المؤسسية للجهاز المركزي للرقابة

والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، وإنشاء نظام المراجعة الداخلية. ومن شأن هذا المشروع أن يسد الحلقات المفقودة في تعزيز المساءلة في أعمال الحكومة.

54. وقد بدأ البنك مؤخرا تنفيذ مشروع منظمات المجتمع المدني في إطار الصندوق الانتقالي، الذي يسعى إلى تزويد منظمات المجتمع المدني بقدرات أكبر لتقديم خدمات محددة مكملة لتلك التي تقدمها الحكومة، وتقديم خدمات المتابعة من قبل طرف مستقل وتشجيع رأي المواطن ومشاركته. وسوف يتعاون تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد مع الجمعيات الأهلية العاملة في إطار هذا المشروع.

55. وقد تم إنشاء لجنة توجيهية لتسيير المشروع وذلك للإشراف على وتنسيق ومراقبة أنشطة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات ووزارة العدل. وتتكون اللجنة التوجيهية لتسيير المشروع من سبعة أعضاء وهم رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيسا للجنة التوجيهية وعضوين من كلا من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد، والمفوض العام للمعلومات ومندوب عن وزارة العدل. وسوف تعقد اللجنة التوجيهية اجتماعات منتظمة على أساس نصف سنوي للموافقة على خطة الأنشطة ورصد ومتابعة التقدم المحرز فيها.

56. وقد تم تنفيذ دراسة العناية الواجبة من منظور انتمائي عن طريق إجراء تقييمات للإدارة المالية والمشتريات والبنك راض عن الترتيبات المقترحة للإدارة المالية والمشتريات لوحدة إدارة المشروع مع تدابير مقترحة للتخفيف من حدة المخاطر لمعالجة نقاط الضعف ذات الصلة بالقدرات.

تقييم أصحاب المصلحة في المشروع

57. أصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع هم: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات ومكتب النائب العام ووزارة العدل إضافة إلى المنفذين الرئيسيين لهذا البرنامج. وجميعهم لهم دورا أساسيا في إعداد خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد الخاصة بالحكومة والتي تمثل العمود الفقري والأساس لفكرة وتصميم هذا المشروع. وقد لعب رئيس الوزراء والأمين العام لمجلس الوزراء دورا رئيسيا في مصادقة مجلس الوزراء على خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد. هذا وقد صادق مجلس الوزراء على خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد بالإجماع - كمجموعة يمكن الاعتماد على دعمها.

(ب) رصد وتقييم النتائج

58. سوف يتم رصد نتائج المشروع المقترح وتقييمها على أساس المؤشرات الرئيسية المرتبطة بالهدف الانمائي للمشروع. وسيتم دمج آلية المتابعة والتقييم في كل مكون من مكونات المشروع. وعلى وجه التحديد، فقد تم تصميم المشروع بأكمله بناء على إطار للنتائج تمت صياغته بعناية فائقة والذي تم استخدامه في جميع مناقشات التقييم مع العميل كأداة لضمان رابطة منطقي بين المكونات والهدف الانمائي للمشروع، وكذلك لضمان أن المؤشرات ذات صلة وقابلة للقياس. وتعتبر جميع مؤشرات الهدف الانمائي للمشروع مقبولة دوليا. وتم تحديد الأهداف في اجتماع مشترك مع الوحدات المعنية. وتم عرض إطار النتائج الكامل في اجتماع رفيع المستوى على نواب ووكلاء الوزارات المعنية وتم الالتزام بتحقيق الأهداف التي تم وضعها بمشاركة جميع الوحدات المعنية. وكان أحد خبراء المتابعة والتقييم تابع للبنك الدولي عضوا في بعثة التقييم. وسوف يقوم هذا الشخص بوضع نظام للمتابعة والتقييم بطريقة تشاركية مع جميع أصحاب المصلحة وسيقوم بتصميم تقارير المتابعة والتقييم للجميع بما في ذلك تلك الخاصة باللجنة التوجيهية للمشروع على أساس ربع سنوي. وسوف يبقى خبير المتابعة والتقييم للبنك الدولي عضوا في فريق دعم التنفيذ لضمان استمرار والمراجعة الدقيقة لوضع إطار النتائج على أساس منظم.

(ج) الاستدامة

59. تمتلك الوكالة المنفذة للمشروع (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد) زمام المشروع وتلتزم بمواصلة أنشطة المشروع وسياساته حتى بعد انتهاء مدة المشروع كون ذلك يمثل مهامها القانونية. كما أن لديها القدرات الفنية والمؤسسية لمواصلة مبادرات المشروع حتى بعد انتهائه. ويهدف هذا المشروع إلى دعم الحكومة في تعزيز الشفافية والمساءلة خلال المرحلة الانتقالية التي تستمر لمدة ثلاث سنوات. وخلال هذه

الفترة، سيتم كتابة دستور جديد وانتخاب برلمان جديد. وقد تأسست الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد وسوف تواصل العمل وفقا لمهامها التي أنشئت من أجلها حتى بعد انتهاء مدة المشروع وذلك بدعم من الحكومة.

V. المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف

(أ) تصنيف المخاطر جدول ملخص

60. تصنيفات المخاطر في وقت التقييم هي كما يلي:

المخاطر	التصنيف
مخاطر أصحاب المصلحة	كبيرة
مخاطر الجهة المنفذة	
- القدرات	كبيرة
- الحوكمة	معتدل
مخاطر المشروع	
- التصميم	معتدل
- المخاطر الاجتماعية والبيئية	غير ذات صلة
- البرنامج والجهات المانحة	معتدل
متابعة التسليم والاستدامة	معتدل
مخاطر التنفيذ الشامل	كبيرة

(ب) شرح تصنيف المخاطر الشاملة

61. بالنظر الى القيادة القوية والمستوى العالي لتسولي الحكومة زمام تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني فضلا عن خطة العمل الخاصة بالشفافية ومكافحة الفساد، فإن جميع الوكالات الرئيسية المنفذة للمشروع وهي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد ووزارة العدل ومكتب المفوض العام للمعلومات ومكتب النائب العام ووزارة الشؤون القانونية شاركت بشكل كامل في وضع ورقة تصور وتصميم هذا المشروع. وقد وافقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إدراج هذا المشروع ضمن أولوياتها في إطار الصندوق الانتقالي.

62. ومع ذلك، فقد تم إنشاء وحدة إدارة المشروع في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مؤخرا لكن موظفيها يفتقرون الى القدرات ويحتاجون الى بعض الوقت لفهم العمل. وأيضاً وفي حين أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد سوف تكون الجهة الرئيسية المنفذة لهذا المشروع، فسوف يتعين عليها تنسيق العمل مع جهات أخرى مثل تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات ووزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات ووزارة المالية والهيئة العليا للرقابة على المناقصات واللجنة العليا للمناقصات والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. وهذه الجهات جميعها تتمتع بصلاحيات كبيرة وخارج إطار الرقابة الإدارية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. وبالتالي يمكن أن تكون هناك مقاومة للعمل تحت توجيهات لجنة توجيهية يرأسها رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتفتقر أيضا إلى الدعم الكافي في تنفيذ البرنامج. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تأخير في التنفيذ.

63. وقد أظهرت التقييمات المختلفة وجود فساد كبير في المناصب العليا. ويمكن أن تكون هناك مقاومة من تلك الجهات تجاه الإصلاحات التشريعية المقترحة في الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد. وهناك أيضا احتمال كبير لوجود هذه المقاومة أيضا في تنفيذ قوانين مكافحة الفساد وحق الوصول الى المعلومات.

64. وبالتالي فإن تقييم المخاطر الشاملة في إطار مرحلة تنفيذ المشروع تعتبر كبيره.

(أ) التحليل الاقتصادي والمالي

65. **الأثر الإنمائي:** من خلال بناء قدرات المؤسسات الرقابية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة عمل مكافحة الفساد والشفافية وقانون حق الوصول إلى المعلومات، سيسهم هذا المشروع في تحسين العمليات التجارية لتقليل فرص تسرب الموارد. وبالتالي من المرجح أن يكون الأثر المالي الشامل للمشروع إيجابياً بالنسبة للمجتمع ككل. وعلى الرغم من صعوبة قياس الأثر الاقتصادي والمالي لهذا المشروع، إلا أنه من المسلم به على نطاق واسع أن انعدام الشفافية والفساد لها تأثير سلبي وضار على التنمية الوطنية. ومن الناحية السياسية، فإن الفساد يقوض ثقة الشعب في المؤسسات العامة ويضعف قدرة وشرعية الدولة. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الفساد يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال ويشجع على الاحتياطي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وهدرها ولا يشجع الاستثمارات الأجنبية ويؤخر النمو الاقتصادي والتنمية. ومن الناحية الاجتماعية، فإن الفساد يتسبب في سوء الخدمات وتقويض أثر الخدمات الاجتماعية. كما أنه يفاقم أيضاً عدم المساواة بين المواطنين ويزيد من التوترات الاجتماعية في المجتمع. وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه، وضعت الحكومة اليمنية آليات لتعزيز المساءلة بهدف التخفيف من ومحاربة الفساد وهذا المشروع يصب في تحقيق هذا الهدف. وتحسين قدرات المؤسسات الرقابية/ المساءلة (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، مكتب المفوض العام للمعلومات، وزارة العدل وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد) سيؤدي إلى تحسين الشفافية والحصول على المعلومات وتطبيق قانون مكافحة الفساد. كما أن المواطنين والشركات سيكون لديهم قدر أكبر من الوصول إلى معلومات الحكومة التي من خلالها يمكن محاسبة الحكومة، وبالتالي إشراك المواطنين في مكافحة الفساد. قدر إجمالي النفقات العامة للحكومة اليمنية وفقاً لميزانية سنة 2013م بمبلغ 2,766,999 مليون ريال (أي ما يعادل 12.912 مليار دولار) ويتوقع أن تبقى في حدود ما يقرب من 13-15 مليار دولار سنوياً في السنوات الخمس المقبلة. وحتى وإن ساهم المشروع في خفض الإنفاق العام بنسبة 0.5% على المدى المتوسط من خلال احتواء تسرب الموارد بسبب الفساد، فإن فوائد هذا المشروع ستكون في حدود 65 - 75 مليون دولار أمريكي في السنة أي ما يعادل عشرة أضعاف تكلفة المشروع البالغة 6 مليون دولار. إن تعزيز قدرات المؤسسات الرقابية المستهدفة سوف تكون مستدامة كون المشروع يركز على بناء القدرات المؤسسية وإقامة الأنظمة الرئيسية لدعم عملية اتخاذ القرارات وإدارة المعلومات.

66. **المبرر العام.** يتعامل المشروع مع مجموعة من القضايا التي لا يمكن (أو في الغالب) أن تتحقق أو يتم تنفيذها إلا من خلال العمل الحكومي. فبناء قدرات المؤسسات الرقابية/المساءلة تقع ضمن نطاق دور الحكومة. وهذه المؤسسات لا يمكن أن تقبل الدعم المالي من القطاع الخاص إضافة إلى أن نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص محدودة. وهذا المشروع سوف يساهم في توفير فرص متكافئة للقطاع الخاص في التنافس على العقود الحكومية في بيئة مفتوحة وشفافة. الجدير بالذكر أنه لا يمكن تنفيذ أنشطة هذا المشروع إلا من خلال الاستثمار الحكومي.

67. **القيمة المضافة للبنك.** سوف يتم تمويل المشروع المقترح في إطار الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يتوافق مع مبادئ الاستراتيجية المؤقتة. ومن خلال بناء قدرات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات، سوف يتعزز مستوى الشفافية والمساءلة والتي من شأنها أن تساهم في خلق بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية. كما أن دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد سيساهم في تحسين مشاركة المواطن. كما أن المشروع يتوافق مع إطار المشاركة الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يشدد على "تعزيز الحكم" من خلال تدابير الشفافية والمساءلة للمساعدة في خلق دولة مستجيبة تخضع للمساءلة عن أفعالها. وسوف يتولى البنك الدولي جلب الموارد المالية والخبرة الفنية وهذا ما تقتصر إليه الحكومة. فالعجز المتزايد في موازنة الحكومة لا يسمح باستثمار 6 مليون دولار على بناء قدرات هذه المؤسسات. وحتى وإن كانت الأموال متوفرة إلا أن الحكومة لا تملك الخبرة الفنية للقيام بذلك. فالبنك يمتلك خبرة دولية واسعة، وخصوصاً فيما يتعلق بنظام إقرار الذمة المالية والحق في الوصول إلى المعلومات ومشاركة المجتمع المدني. وسوف يقدم فريق البنك المساعدة بصورة مستمرة للحكومة في تنفيذ الأنشطة المخطط لها بطريقة فعالة. ومع مشاركة البنك هناك أيضاً جهات مانحة أخرى مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق العربية تقدم أيضاً الدعم للحكومة في تنفيذ جدول أعمال الشفافية والمساءلة ويتوقع أيضاً أن يؤدي ذلك إلى تعزيز استثماراتهم في هذا الجانب.

(ب) التحليل الفني

68. يتوافق تصميم المشروع مع أفضل الممارسات الدولية وسوف يخضع اختيار التكنولوجيا للمعايير التكنولوجية القائمة وكذا المعايير الفنية الوطنية على أساس قدرة المستفيدين على تلبية المتطلبات وكذلك تكاليف التشغيل والصيانة. فبناء القدرات الفنية المناسبة على مستوى أنشطة المشروع فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والإدارة المالية فإن إدارة المشروع سوف تكون أمرا ضروريا لضمان عمل نظام رقابي فعال في القطاع العام.

(ج) الإدارة المالية

69. بناء على تقييم الإدارة المالية، فقد تم بالفعل الامتثال للتدابير التالية المقترحة للتخفيف من حدة المخاطر:

- i. إنشاء وحدة جديدة لإدارة المشروع بما في ذلك توفير الموظفين المؤهلين للإدارة المالية تم توظيفهم على أساس تنافسي وبناء على شروط مرجعية مقبولة للبنك الدولي.
- ii. شراء وتنصيب نظام محاسبي آلي مقبول على أساس شروط مرجعية مقبولة للبنك الدولي.
- iii. الاحتفاظ بإجراءات كافية للرقابة الداخلية حيث قامت وحدة إدارة المشروع بإعداد دليل للإدارة المالية مقبول للبنك الدولي وذلك كجزء من دليل العمليات.

70. تقع مسؤولية الإدارة المالية للمشروع على عاتق وحدة إدارة المشروع التي تم انشائها ضمن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. وهذا الوحدة سوف تكون مسؤولة عن إدارة المشروع وما يتصل بها من مهام الإدارة المالية والمشتريات. إن إنشاء وحدة جديدة لإدارة المشروع في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد سوف يخفف من مخاطر الإدارة المالية في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (على سبيل المثال ضعف قدرات موظفي الإدارة المالية، ضعف توثيق إجراءات الرقابة الداخلية باستخدام السجلات اليدوية في القيود المحاسبية وعدم مراجعة السجلات المالية الخاصة بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة). وسوف تتولى وحدة إدارة المشروع بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إدارة كافة جوانب الإدارة المالية للمشروع (على سبيل المثال: القيود المحاسبية وإعداد التقارير من خلال استخدام نظام محاسبي آلي بناء على دليل مقبول للإجراءات وإدارة عملية الصرف). وسيتم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية في وحدة إدارة المشروع باستخدام نظام محاسبي آلي، والذي سيتم من خلاله إعداد التقارير المالية المرحلية الفصلية الخاصة بحسابات المشروع. وسيتم استعراض وتدقيق هذه التقارير جنباً إلى جنب مع القوائم المالية السنوية الخاصة بالمشروع من قبل محاسب قانوني خارجي مستقل يختاره الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ويوافق عليه البنك الدولي على أساس نقاط مرجعية متفق عليها.

71. ولضمان توفر الأموال لتنفيذ المشروع، سوف يتم فتح حساب مخصص ومنفصل بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي اليمني تتولى وحدة إدارة المشروع في إطار الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إدارته. وسيتم تقديم أسماء الأشخاص المخولين بالتوقيع مع نماذج لتوقيعاتهم إلى البنك الدولي قبل استلام أول طلب سحب. بالإضافة إلى ذلك، سيتم فتح حساب تشغيلي محلي بالريال اليمني لدى البنك المركزي اليمني تتم إدارته بشكل منفصل من قبل وحدة إدارة المشروع بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ويتم السحب من هذا الحساب المحلي لسداد النفقات الخاصة بالتدريب وتكاليف التشغيل الإضافية والعقود الاستشارية الصغيرة التي لا تتجاوز 2500 دولار أمريكي للعقد الواحد، ويتم السحب من هذا الحساب بشيكات يوقع عليها مدير وحدة إدارة المشروع ومدير الإدارة المالية بوحدة إدارة المشروع.

72. ترتيبات صرف الأموال: سوف يتم صرف عائدات أموال المشروع وفقا للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بصرف الأموال على النحو المبين في خطاب الصرف. وسيتم إتباع المعاملات الخاصة بالصرف في إطار هذا المشروع. وبناء عليه، سوف تبدأ طلبات الدفع من حساب المنحة من خلال استخدام استمارة طلب السحب سواء للدفع المباشر أو السداد وتجديد موارد الحساب المخصص. وسوف تشمل كافة طلبات السحب الوثائق المؤيدة المناسبة بما في ذلك الكشف التفصيلي للنفقات لغرض السداد وتجديد موارد الحساب المخصص.

73. التمويل بأثر رجعي: بالنسبة للنفقات المؤهلة التي تم سدادها مقدما من أموال الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد فسيقوم المشروع بتمويلها بأثر رجعي بعد أن تصبح هذه المنحة سارية المفعول ونافذة وحتى تقوم الوحدة الجديدة لإدارة المشروع بتقديم طلب سحب لتسديد النفقات المؤهلة. ويجوز تقديم طلبات سحب بمبلغ

اجمالي لا يتجاوز 75,000 دولار لسداد النفقات المؤهلة التي تمت في أو بعد 1 نوفمبر 2013م. والتكاليف التقديرية لهذه النفقات التي من المتوقع أن يتم تمويلها بأثر رجعي هي على النحو التالي:

- i. راتب ستة أشهر لموظفي وحدة إدارة المشروع: 40,000 دولار
 - ii. النظام المحاسبي: 10,000 دولار
 - iii. أثاث وأجهزة مكتبية: 25,000 دولار
- الإجمالي: 75,000 دولار

(د) المشتريات

74. تم عمل تقييم خاص بالمشتريات للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في عام 2010م في سياق تنفيذ منحة صندوق تنمية القدرات المؤسسية. وفي إطار هذا التقييم، تمت دراسة الهيكل التنظيمي وموظفي المشتريات وإدارة المشتريات والأرشفة والأنظمة بعناية كبيرة. وتم تحديث هذا التقييم في 2012م. وحاليا يوجد لدى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إدارة للمشتريات تعمل بثلاثة موظفين مسؤولين عن تولي جميع قضايا المشتريات. ويرأس هذه الإدارة المدير المالي. ومسؤول المشتريات هو من موظفي الدولة ولديه معلومات حول إجراءات المناقصات الحكومية [داخليا] لكن ليس لديها القدرة على التعامل مع المشتريات في إطار المبادئ التوجيهية للبنك الدولي.

75. لذلك، سيتم تنفيذ جميع أنشطة الشراء من قبل الوحدة الجديدة لإدارة المشروع التي تم انشائها في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وفقا لإجراءات المشتريات الخاصة بالبنك الدولي. وتم تحديد سقف لشراء أجهزة تكنولوجيا المعلومات والتعاقد مع الخبراء الاستشاريين الأفراد والمنظمات غير الحكومية بمبلغ 50,000 دولار.

76. الإجراءات الأساسية المقترحة للتخفيف من مخاطر المشتريات والتي تم الامتثال لها كليا هي كما يلي:

- i. اعتمدت لجنة تسخير المشروع دليل للمشتريات كجزء من دليل إجراءات العمل، والذي يتضمن طرق الشراء المتفق عليها والمراجعة من قبل البنك الدولي وحفظ السجلات ومعالجة الشكاوى وتسوية الخلافات والإفصاح عن المعلومات وما إلى ذلك على النحو الذي تنص عليه المبادئ التوجيهية للبنك الدولي.
- ii. تم التعاقد مع مسؤول للمشتريات.

77. وللتخفيف من المخاطر المرتبطة بالعقود التي سيتم تمويلها بأثر رجعي، فإن البنك سوف يراجع مسبقا جميع الوثائق ذات الصلة بمشتريات/مناقصات الأنشطة المتفق عليها والموافقة عليها. وسيقوم البنك فقط بسداد قيمة العقود التي وجد أنها مقبولة وتتوافق مع إجراءات البنك الخاصة بالمشتريات.

78. تمت مناقشة الأنشطة والحزم التي سيتم شراؤها وتمويلها من أموال المشروع مع جميع الوكالات المنفذة -الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات. وتم الاتفاق على أن توحيد جميع حزم المشتريات في خطة شراء واحدة وتنفيذها من قبل وحدة إدارة المشروع الجديدة والتي ستتولى أيضا القيام بجميع أنشطة المشتريات للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد. كما قامت الوكالات المنفذة للمشروع بإعداد مسودة خطط المشتريات وتمت الموافقة عليها من قبل البنك.

(هـ) الجوانب الاجتماعية والبيئية

79. يهدف المشروع المقترح إلى تعزيز المساءلة في أنشطة الحكومة. وتشمل أنشطة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد إجراء دراسات تشخيصية للعمليات التجارية للقطاعات الرائدة ودراسات استقصائية/مسوحات مادية للمستفيدين وإنشاء أنظمة رئيسية للتنمية المؤسسية. لا يركز المشروع على أي مجموعة معينة من السكان. ولذلك، فإن المشروع لن يطلق أي سياسات وقائية ببنية اجتماعية. ويصنف المشروع ضمن "الفئة (ج)".

الملحق 1: إطار النتائج والرصد

الجمهورية اليمنية: مشروع تعزيز المساءلة

الهدف الإنمائي للمشروع:

تحسين قدرات المؤسسات الرقابية المستهدفة على توفير الوصول إلى المعلومات وتحسين تطبيق قانون مكافحة الفساد.

ملاحظات	المسؤولية عن جمع البيانات	مصدر البيانات / المنهجية	القيم التراكمية المستهدفة			خط المقارنة	وحدة القياس	أساسي	مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع
			2017م	2016م	2015م				
	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	دراسة تشخيصية للفساد في وزارات رائدة	7	4	1	0	عدد	<input type="checkbox"/>	1. الوزارات الرائدة التي اعتمدت التغييرات الموصى بها في عمليات المشتريات والمناقصات القائمة لمنع الفساد وتسرب الأموال العامة
	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، الوزارات الرائدة	الأوامر التنفيذية الصادرة عن الوزارات							
	وزارة العدل	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتقارير قبل	20	15	12	10	نسبة	<input type="checkbox"/>	2. قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها من قبل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي حظرت مكتب النائب العام الملاحقة القضائية فيها
	مكتب المفوض العام للمعلومات	المسح الذي سيقدمه مكتب المفوض العام للمعلومات	40	30	20	< 5	نسبة	<input type="checkbox"/>	3. المواطنين الذين هم على بينة حول حقوقهم في الحصول على المعلومات.
	مكتب المفوض العام للمعلومات	تم إصدار قانون حق الوصول الى المعلومات في يوليو 2012م. وتم تعيين المفوض العام للمعلومات في يوليو 2013م. وحتى الآن، لا يوجد جهد مركز لرفع مستوى الوعي. وبالتشاور مع مكتب المفوض العام للمعلومات، يقدر الأساس بأن يكون أقل من >5%.							
	تقييم الأثر المستقل	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد وحدة إدارة المشروع تقارير	60	40	20	0	نسبة		4. المواطنين الذين تم تحديدهم من قبل المجتمع المدني كضحايا للفساد من قبل

ملاحظات	المسؤولية عن جمع البيانات	مصدر البيانات / المنهجية	القيم التراكمية المستهدفة			خط المقارنة	وحدة القياس	أساسي	مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع
			2017م	2016م	2015م				
هو صفر.									المجتمع المدني وذلك من قبل تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد.
جميع التعديلات القانونية والقرارات السياسية هي وفقا لتوصيات خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وبالتالي، تم وضع الهدف بنسبة 100%.	وزارة الشؤون القانونية	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وزارة الشؤون القانونية، مجلس الوزراء	7	4	2	0	عدد		التعديلات القانونية والقرارات السياسية التي صادق عليها مجلس الوزراء في إطار خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد
المستفيدين									
كون المشروع لم يبدأ بعد، فإن الأساس هو صفر. وستصل فوائد تحسين المساءلة إلى عدد كبير من الناس ومن الصعب قياس ذلك.	وحدة إدارة المشروع	تقدير يستند على المسوحات	50,000	40,000	10,000	0	عدد	<input checked="" type="checkbox"/>	المستفيدين
	وحدة إدارة المشروع	تقدير يستند على المسوحات	40	30	10	0	نسبة	<input checked="" type="checkbox"/>	عدد الإناث المستفيدين من إجمالي المستفيدين

ملاحظات	المسؤولية عن جمع البيانات	مصدر البيانات/ المنهجية	التواتر	القيم المستهدفة			خط الأساس	وحدة القياس	أساسي	مؤشرات النتائج المتوسطة
				2017م	2016م	2015م				
النتيجة المتوسطة للمكون الأول: دعم تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية والشفافية ومكافحة الفساد خطة العمل										
قيام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بنشر التقرير النهائي للدراسة التشخيصية	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	التحقق ما إذا كان قد تم استكمال تقرير الدراسة التشخيصية	سنويا	لا يوجد	7	3	0	عدد	<input type="checkbox"/>	1.1 استكمال الدراسة التشخيصية لأشكال ومظاهر الفساد في الوزارات السبع (7) الرائدة / التجريبية.
تقارير نتائج إقرارات الذمة المالية.	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	التحقق ما إذا تم تنصيب وتشغيل نظام إدارة قواعد البيانات.	سنويا	لا يوجد	نعم	لا	لا	نعم / لا	<input type="checkbox"/>	1.2 تأسيس نظام دعم القرار لقطاع إقرار الذمة المالية.
تقارير نتائج نظام إدارة المعلومات.	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	التحقق ما إذا تم تنصيب وتشغيل نظام إدارة المعلومات.	سنويا	لا يوجد	نعم	لا	لا	نعم / لا	<input type="checkbox"/>	1.3 إقامة نظام إدارة المعلومات لقطاع التحقيقات والشكاوى
تقارير النتائج ومعلومات مكافحة الفساد على الموقع الإلكتروني.	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	التحقق من تنصيب وتشغيل الموقع الإلكتروني التفاعلي.	سنويا	لا يوجد	نعم	لا	لا	نعم / لا	<input type="checkbox"/>	1.4 إطلاق الموقع التفاعلي لنشر المعلومات حول مكافحة الفساد وتلقي شكاوى المواطنين
عكس تعديلات إطار مكافحة الفساد على القوانين النافذة.	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	التأكد من صياغة التعديلات على الإطار القانوني لمكافحة الفساد وتقديمها إلى وزارة الشؤون القانونية.	سنويا	7	4	2	0	عدد	<input type="checkbox"/>	5.1 صياغة عدد من التعديلات على الإطار القانوني والقرارات التنفيذية الخاصة بمكافحة الفساد وفقا لقرار خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

ملاحظات	المسؤولية عن جمع البيانات	مصدر البيانات/ المنهجية	التواتر	القيم المستهدفة			خط الأساس	وحدة القياس	أساسي	مؤشرات النتائج المتوسطة
				2017م	2016م	2015م				
قيام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بتعزيز التحقيقات التي يجريها موظفي الهيئة	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	تقييم قدرات موظفين من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في مجال التحقيق وإدارة الشكاوى.	سنويا	100	80	40	0	عدد	<input type="checkbox"/>	1.6. تدريب مسؤولي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في مجال التحقيقات والإطار القانوني وإدارة قواعد البيانات وإدارة الشكاوى.
قيام وكالات إنفاذ القانون بتعزيز إجراءات الملاحقة القضائية التي ينفذها العاملين فيها	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ووكالات إنفاذ القانون	تقييم قدرات موظفي وكالات تطبيق القانون في مجال المتابعة القضائية	سنويا	100	80	40	0	عدد		1.7. تدريب المختصين في الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون (نيابة الأموال العامة ووكلاء النيابة لقضايا الفساد) في مجال المتابعة القضائية.
استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد للفترة من 2015-2018م	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	التأكد من تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2015-2018م	سنويا	لا يوجد	نعم	لا	لا	نعم / لا		1.8. مراجعة وتحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
النتيجة المتوسطة للمكون الثاني: دعم تنفيذ قانون حق الوصول الى المعلومات										
سد الثغرات في قدرات موظفي مكتب المفوض العام للمعلومات	مكتب المفوض العام للمعلومات	تحديد الثغرات في قدرات موظفي مكتب المفوض العام للمعلومات	سنويا	90	50	25	0	عدد		2.1. بناء قدرات موظفي مكتب المفوض العام للمعلومات (تم تدريب العاملين)
استكمال اللائحة التنفيذية ونشرها من قبل مكتب المفوض العام للمعلومات	مكتب المفوض العام للمعلومات	التحقق ما إذا كان قد تم تطوير اللائحة التنفيذية لقانون حق الوصول الى المعلومات	سنويا	لا يوجد	لا يوجد	نعم	لا	نعم / لا		2.2. تطوير اللائحة التنفيذية لقانون حق الوصول إلى المعلومات

ملاحظات	المسؤولية عن جمع البيانات	مصدر البيانات/ المنهجية	التواتر	القيم المستهدفة			خط الأساس	وحدة القياس	أساسي	مؤشرات النتائج المتوسطة
				2017م	2016م	2015م				
تقييم فعالية التنفيذ	مكتب المفوض العام للمعلومات	التحقق ما إذا كان قد تم تنفيذ الأدلة التشغيلية لمكتب المفوض العام للمعلومات والخطة الاستراتيجية التي تغطي مدة أربع سنوات	سنويا	لا يوجد	نعم	لا	لا	نعم / لا	3.2. تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بقانون حق الوصول الى المعلومات، ودليل العمل والخطة الاستراتيجية لأربع سنوات لقانون حق الوصول الى المعلومات	
زيادة مستوى التزام الوزارات السبع الرائدة بقانون حق الوصول الى المعلومات	مكتب المفوض العام للمعلومات	تقييم قدرة الموظفين الحكوميين فيما يتعلق بالتزاماتهم بمقتضى قانون حق الوصول الى المعلومات	سنويا	500	300	100	0	عدد	2.4. زيادة مستوى وعي المسؤولين في الحكومة حول التزاماتهم بمقتضى قانون حق الوصول الى المعلومات (تدريب المسؤولين)	
سيتم التعاقد مع شركة مستقلة لتنفيذ المسح.	وحدة إدارة المشروع	مكتب المفوض العام للمعلومات، شركة المسح المستقلة	السنة الأولى والأخيرة من المشروع	نعم	لا يوجد	نعم	لا	نعم / لا	2.5. تنفيذ المسح الساسي والنهائي في بداية ونهاية المشروع حول وعي المواطنين بقانون حق الوصول الى المعلومات أجرت	
	وحدة إدارة المشروع	مكتب المفوض العام للمعلومات، الشركة الإعلامية المستقلة	في جميع مراحل المشروع	نعم	نعم	نعم	لا	نعم / لا	2.6. تنفيذ الحملة الإعلامية متعددة الوسائل لزيادة الوعي الجماهيري حول حق الوصول إلى المعلومات	
سيتم التعاقد مع شركة مستقلة لتنفيذ المسح.	وحدة إدارة المشروع	مكتب المفوض العام للمعلومات، شركة المسح المستقلة	السنة الأولى من المشروع	لا يوجد	لا يوجد	نعم	لا	نعم / لا	2.7. تنفيذ مسح البنية التحتية للمعلومات والقدرات في المؤسسات الحكومية للالتزام بقانون حق الوصول الى المعلومات	
أوصى مكتب المفوض العام للمعلومات بأن يتولى المركز الوطني للمعلومات استضافة وتشغيل البوابة الالكترونية. ينبغي التواصل مع المركز الوطني للمعلومات لمعرفة إن كان	وحدة إدارة المشروع	مكتب المفوض العام للمعلومات	السنة الأولى من المشروع	لا يوجد	لا يوجد	نعم	لا	نعم / لا	2.8. إطلاق بوابة المعلومات للنشر المسبق للمعلومات الخاصة بالحكومة	

ملاحظات	المسؤولية عن جمع البيانات	مصدر البيانات/ المنهجية	التواتر	القيم المستهدفة			خط الأساس	وحدة القياس	أساسي	مؤشرات النتائج المتوسطة
				2017م	2016م	2015م				
لديهم الأجهزة وموارد الشبكة للقيام بذلك.										
النتيجة المتوسطة للمكون الثالث: دعم تحالف المجتمع المدني ضد الفساد لزيادة الطلب على الحكم الرشيد في 7 قطاعات رائدة										
توفر تقارير دراسة الحالة النهائية وفيلم وثائقي لدى تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد.	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد	التحقق ما إذا كان قد تم الانتهاء من تقرير دراسة الحالة لضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات.	سنويا	7	6	2	0	عدد	<input type="checkbox"/>	3.1. القطاعات الرائدة التي تم فيها تحديد ضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات وتسجيل أدلتهم وتوثيق دراسات الحالة.
تقييم التغطية الإعلامية لوسائل الاعلام المستخدمة للنشر بين الجمهور المستهدف	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد	التحقق ما إذا كان قد تم نشر تقرير دراسة الحالة لضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات إلى نطاق واسع	سنويا	32	20	0	0	عدد من القطاعات	<input type="checkbox"/>	3.2. نشر دراسات الحالة لضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات في القطاعات الرائدة
قيام تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد بتعزيز إجراءات التحقيق والتوثيق التي يقوم بها موظفيه	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد	تقييم قدرات الموظفين المختصين في تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد في مجال التحقيق وتوثيق الأدلة	سنويا	90	90	90	0	عدد	<input type="checkbox"/>	3.3. حصول متطوعو تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد على دورات تدريبية أساسية في مجال التحقيقات وجمع البيانات وتوثيق الأدلة، وعرض النتائج.
قيام تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد بتعزيز إجراءات التحقيق والتوثيق التي يقوم بها موظفيه	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد	تقييم قدرات الموظفين المختصين في تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد في مجال التحقيق وتوثيق الأدلة	سنويا	18	18	18	0	عدد	<input type="checkbox"/>	حصول المشرفين الميدانيين على دورات تدريبية متقدمة في مجال التحقيقات، وتوثيق الأدلة وعرض النتائج.
نظرا لأن هذا النشاط سوف يبدأ بعد بداية المشروع يعتبر الأساس هنا صفر. وفي الأولى، سوف يكون	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد	محاضر الاجتماعات مع الجهات الحكومية المعنية	سنويا	30	30	0	0	نسبة	<input type="checkbox"/>	3.4. قضايا الفساد التي تم تحديدها والتوسط فيها لدى الجهات الحكومية المعنية

ملاحظات	المسؤولية عن جمع البيانات	مصدر البيانات/ المنهجية	التواتر	القيم المستهدفة			خط الأساس	وحدة القياس	أساسي	مؤشرات النتائج المتوسطة
				2017م	2016م	2015م				
تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد منشغلا بتحديد وتأطير الوساطة، مما يعني أن الوساطة لن تكون موجودة. وفي السنة الثانية، من المتوقع أن كل 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني ستكون وسيطة فيما لا يقل عن 5 حالات لكل منهما. وفي السنة الثالثة، فإنها ستتوسط في 10 حالات على الأقل لكلا منها.										
نظرا لأن العمل لم يبدأ، يعتبر الأساس هنا صفر. وفي الأولى، سوف تعقد كل 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني اجتماع واحد لكلا منها في الشهر، وفي السنة الثانية والثالثة فستعقد 2 اجتماعات في الشهر.	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد	تسجيل الفيديو للاجتماعات / ورش العمل	سنويا	408	408	204	0	عدد	3.5 الوعي الذي تم خلقه في أوساط المواطنين حول حقهم في الوصول إلى المعلومات	
سيتم تنفيذ المسح الأساسي لجميع القطاعات السبعة في السنة الأولى وسيتم تنفيذ مسح نهاية المشروع في السنة الثالثة.	تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد	نتائج المسح	السنة الأولى والثالثة من المشروع	نعم	لا يوجد	نعم	لا	عدد الوزارات الرائدة التي أجرت الدراسة	3.6. المسح الأساسي في بداية المشروع والمسح النهائي في نهاية مدة المشروع لمدى استجابة المعلومات في 7 وزارات رائدة.	

الملحق 2: الوصف التفصيلي للمشروع

الجمهورية اليمنية: مشروع تعزيز المساءلة

1. يتكون المشروع من أربعة مكونات هي: (1) دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد و خطة عمل الشفافية والمساءلة (2) دعم تنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات (ج) دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد في زيادة مستوى الطلب على الحكم الرشيد في سبعة قطاعات رائدة (التعليم الأساسي والصحة والمياه والكهرباء، والضمان الاجتماعي والخدمة المدنية والقضاء والكهرباء) و (د) إدارة المشاريع.

2. وفيما يلي وصف مكونات المشروع بمزيد من التفاصيل:

المكون 1: دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد و خطة عمل الشفافية والمساءلة (2.55 مليون دولار)

3. سوف تتولى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تنفيذ أنشطة هذا المكون والذي سوف يساهم في تحسين تطبيق قانون مكافحة الفساد. وهذا سيتم من خلال المكونات والأنشطة الفرعية التالية:

(أ) إنشاء نظم الأساسية وتعزيز القدرات المؤسسية من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من قبل:

(1) إنشاء نظام دعم القرار لقطاع إقرارات الذمة المالية في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لتمكين فحص بيانات الذمة المالية المقدمة للمسؤولين في الحكومة وتحليلها وتحقيقها بطريقة منهجية وشفافة.

(2) إنشاء نظام إدارة المعلومات لقطاع التحقيق في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وربطه مع أنظمة المعلومات للجهات الرقابية الأخرى⁴ لتسهيل إدارة الشكاوى والتحقيقات.

(3) تطوير موقع تفاعلي للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لتمكينها من نشر المعلومات حول مكافحة الفساد، بما في ذلك التقارير والدراسات والكتيبات والإدانات، وتمكين المواطنين من إرسال الاستفسارات والشكاوى والتقارير والأدلة الداعمة. والى أقصى قدر ممكن، سيتم أيضا بذل الجهود لتطوير تطبيقات للهواتف الذكية لتمكين وصول الناس الذين قد لا تتوفر لديهم أجهزة الكمبيوتر لكن قد يكون لديهم هواتف ذكية.

(4) تأسيس "وحدة الخط الساخن" في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لتمكين المواطنين من تقديم شكاوى بدون تحديد أسمائهم وتزويدها بأجهزة الكمبيوتر فضلا عن التدريب على المهارات.

(5) إنشاء خلية قانونية في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تضم خبراء قانونيين محليين وأجانب لصياغة التعديلات التشريعية اللازمة لقانون مكافحة الفساد بحسب توصيات مجموعة الحكم الرشيد المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني، وكذلك تقديم الدعم للمحققين لتحسين توثيق الأدلة الجنائية من أجل تحسين الملاحقة القضائية.

(6) تحسين أداء ومساءلة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، من خلال إجراء تقييم لفعالية الهيئة وإدخال نظام لقياس الأداء من خلال وضع مؤشرات الأداء الرئيسية وإتاحة النتائج للجمهور.

(7) تصميم نظام مناسب للحوافز للموظفين في الحكومة بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات لمكافحة الامتثال لأوامر النيابة في قضايا الفساد.

(8) تقديم المساعدة الفنية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في تطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد و خطة عملها لترشيد الجهود الجماعية لأعضاء نظام النزاهة في المجالات الأساسية الثلاثة لمنع الفساد والتحري والتتقيق.

⁴ تشمل وكالات إنفاذ القانون الأخرى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الهيئة العليا للرقابة على المناقصات، مكتب النائب العام ووحدة مكافحة غسل الأموال، ووحدة الاستخبارات المالية

(9) إنشاء خلية للبحث والتحليل في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لإجراء دراسات تشخيصية في أسباب ومظاهر الفساد في القطاعات السبعة الرائدة (التعليم الأساسي والصحة والمياه والكهرباء، والضمان الاجتماعي والخدمة المدنية والقضاء والكهرباء) لتوفير نظرة ثاقبة في التغييرات المحتملة في العمليات التجارية للقطاعات الرائدة لمنع الفساد في المستقبل.

(10) تقديم التدريب لإدارة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي تم تعيينها مؤخرًا وكذا الموظفين الفنيين حول كيفية منع الفساد والتحقيق فيه ومحاربتة، مع التركيز بشكل خاص على القطاعات الرائدة وقطاع الإيرادات النفطية. وستشمل البرامج التدريبية محاضرات وورش العمل وزيارات إلى الخارج للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى والتعرف عن كثب على أفضل الممارسات الدولية.

(ب) بناء قدرات القضاة وكلاء/أعضاء النيابة في نيابات الأموال العامة:

(1) تدريب القضاة في محاكم الأموال العامة للبت بشكل فعال في القضايا المحالة من النيابة العامة في قضايا الفساد وإصدار أحكام سريعة وعادلة.

(2) تدريب أعضاء النيابة في نيابات الأموال العامة على استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الإدانة.

(ج) تدريب الموظفين الحكوميين في سبعة قطاعات رائدة وموظفي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

(1) تدريب المسؤولين الحكوميين من سبعة قطاعات رائدة هي التعليم الأساسي والصحة والمياه والحماية الاجتماعية والخدمة المدنية والقضاء والكهرباء حول محاربة الفساد والشفافية والمساءلة ووسائل إشغال ممارسات الفساد والمخالفات بناء على نتائج وتوصيات الدراسات التشخيصية.

المكون 2: دعم تنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات (1.275 مليون دولار)

4. سنت القانون رقم 13 لسنة 2012م بشأن "حق الوصول إلى المعلومات"، والذي يعتبر أحد أفضل القوانين في المنطقة. وقد تم إنشاء مكتب للمفوض العام للمعلومات بموجب هذا القانون. وهذا المكون سوف يدعم تنفيذ القانون من خلال المكونات والأنشطة الفرعية التالية. وسوف يتولى مكتب المفوض العام للمعلومات تنفيذ أنشطة هذا المكون.

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية لمكتب المفوض العام للمعلومات:

(1) وضع اللائحة التنفيذية للقانون والهيكلة التنظيمية لمكتب المفوض العام للمعلومات ودليل العمل والخطة الاستراتيجية للمكتب لمدة أربع سنوات وكذا مؤشرات الأداء الرئيسية. كما سيتم أيضا تطوير الأدلة الخاصة بالمؤسسات الحكومية لتقديم المعلومات طبقا لقانون حق الوصول إلى المعلومات.

(2) توفير الأجهزة والبرامج (التطبيقات) اللازمة لمكتب المفوض العام للمعلومات لمباشرة عمله. وتنفيذ مهامه في استقبال ومعالجة والرد الفوري على الشكاوى.

(3) تنظيم جولات دراسية ورصد في الخارج للمفوض العام للمعلومات للاستفادة من التجارب والخبرات وأفضل الممارسات الدولية.

(4) إنشاء نظام للإدارة المالية / نظام محاسبي في مكتب المفوض العام للمعلومات.

(5) بناء قدرات الموظفين في مكتب المفوض العام للمعلومات على إدارة الشكاوى وإجراء التحقيقات.

(ب) بناء قدرات الوزارات والإدارات والوكالات لفرض تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات بطريقة فعالة:

(1) تطوير أدلة التدريب للمدربين والمتدربين حول معالجة المعلومات العامة (جمع وفهرسة وفرز وحفظ واسترجاع ونشر المعلومات وما إلى ذلك) بما يتماشى مع أحكام قانون حق الوصول إلى المعلومات.

(2) تدريب موظفي المعلومات في الوزارات والإدارات والوكالات حول معالجة المعلومات العامة. وسوف يتم تصميم الدورات التدريبية بحيث تزود المتدربين بالمهارات اللازمة لتتبع المخالفات واقتراح الحلول المناسبة. وسوف يشمل المدربين المحليين الذين يقدمون التدريب على معالجة المعلومات أعضاء من المجتمع المدني.

(3) إنشاء بوابة إلكترونية للمعلومات في المركز الوطني للمعلومات للنشر المسبق للمعلومات الخاصة بأنشطة الحكومة.

(ج) تنفيذ مسح أساسي في بداية المشروع ومسح في نهاية المشروع للبنية التحتية للمعلومات والقدرات لالتزام المؤسسات الحكومية بقانون حق الوصول إلى المعلومات وكذلك مستويات الوعي والتصورات الخاصة بحق الوصول إلى المعلومات العامة. وسوف تشمل المسوحات وضع مؤشرات الأداء الرئيسية واقتراح وسائل لتعزيز ثقافة ممارسة الحقوق المشروعة لكبح الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في الأنشطة والقرارات الحكومية. كما أن مكتب المفوض العام للمعلومات سوف يتعاون أيضا مع تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد في إجراء تقييم تجريبي للاستجابة للمعلوماتية للوزارات.

(د) تنظيم حملة متعددة الوسائط لخلق وعي جماهيري لخلق وعي لدى المواطنين بشأن حقهم في الوصول إلى المعلومات العامة باستخدام التلفزيون والإذاعة والصحافة والإنترنت والهواتف المحمولة والملصقات في الشوارع واللافتات والكتيبات وغيرها من أجل توعية الجمهور. وسوف يتعاون مكتب المفوض العام للمعلومات أيضا مع تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد للوصول إلى المواطنين في المناطق النائية بشكل مباشر.

المكون 3: " دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد لزيادة مستوى الطلب على الحكم الرشيد في سبعة قطاعات رائدة (1.250 مليون دولار)

5. سوف يدعم المشروع "تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد على زيادة مستوى الطلب على الحكم الرشيد في 7 قطاعات رائدة هي التعليم الأساسي والصحة والمياه والضمان الاجتماعي والخدمة المدنية والقضاء والكهرباء من خلال رفع مستوى الوعي لدى المواطنين لبناء تكتلات وتحالفات لمحاربة الفساد في وحدات تقديم الخدمات الأساسية في هذه القطاعات. وسوف يتولى تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد تنفيذ أنشطة هذا المكون. وسوف يشمل هذا المكون المكونات والأنشطة الفرعية التالي:

(أ) توثيق ونشر والتوسط في قضايا الفساد وسوء تقديم الخدمات التي يتم تحديدها:

(1) تحديد وتسجيل الأدلة من ضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات: سوف يرسل تحالف منظمات المجتمع المدني مراقبيه المدربين إلى الوحدات الرئيسية لتقديم الخدمات في القطاعات السبعة الرائدة للتعرف على ضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات في المحافظات المستهدفة. وسوف يتم تسجيل مقابلاتهم باستخدام الكاميرات الرقمية والفيديو. وسيتم عقد 6 اجتماعات تقييمية خلال مدة المشروع وهي ثلاث سنوات وذلك لمناقشة نتائج المراقبين وتحديد أولويات دراسات الحالة لمزيد من التوثيق. وسيتم الاحتفاظ بصناديق للشكاوى في مكاتب 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني الأعضاء في تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد لتلقي الشكاوى المتعلقة بالفساد وسوء الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء "خط ساخن" لتلقي الشكاوى.

(2) توثيق دراسات الحالة لضحايا الفساد وسوء الخدمة التي تم تحديدها والتعرف عليها: سيتم التعاقد مع خبير استشاري دولي لتوثيق دراسات الحالة لضحايا الفساد وسوء الخدمة التي تم تحديدها بشكل توضيحي. وسيتم إعداد فيلم وثائقي لدراسات حالات ضحايا الفساد وسوء الخدمة التي تم جمعها في القطاعات السبعة الرائدة.

(3) نشر دراسات الحالة لضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات: سوف يتم نشر دراسات الحالة لضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات من قبل تحالف منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال المؤتمرات الصحفية وتأسيس وتحديث الموقع الإلكتروني للتحالف وشبكات التواصل الاجتماعي المحلية، وإصدار نشرة إخبارية نصف سنوية ونشر ملصقات ومنشورات وما إلى ذلك، وعقد مؤتمرات صحفية بعد كل اجتماع من الاجتماعات التقييمية المركزية الأربعة على مستوى الجمعية العمومية للتحالف. وتتمثل نتائج هذا المكون الفرعي في نشر دراسات الحالة لضحايا الفساد وضعف تقديم الخدمات في القطاعات الرائدة السبعة على نطاق واسع.

(4) التنسيق والوساطة مع السلطات بشأن حالات ضحايا الفساد: سوف ينظم تحالف منظمات المجتمع المدني لقاءات مع الوزارات والإدارات والجهات في القطاعات الرائدة وهي التعليم والصحة والمياه والضمان الاجتماعي لشرح دراسات حالات الفساد وسوء تقديم الخدمات التي تم تحديدها في نطاق اختصاصها. وسوف يسعى للقيام بما يلي (أ) اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الفساد أو التصيير في أداء الواجب (ب) إجراء تغييرات في قواعد أداء أعمالها للتقليل من فرص الفساد وسوء تقديم الخدمات في المستقبل. كما سيقوم تحالف منظمات المجتمع المدني بعقد لقاءات مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للحصول على تحقيق على مستوى عال في المظاهر المتكرر للفساد على مستوى المحافظة أو البلد ككل. كما أن تحالف منظمات المجتمع المدني سوف ينسق أيضا مع مكتب النائب العام ووزارة الداخلية والجهاز المركزي للرقابة والمحافظين لاستكشاف إجراءات عقابية قوية ضد المدانين بارتكاب الفساد والتحريض عليه.

(5) بناء قدرات تحالف منظمات المجتمع المدني: سوف يتم تنظيم ورشة عمل تدريبية توجيهية للمراقبين والمشرفين لشرح منهجية لتحديد وتسجيل دراسات حالة ضحايا الفساد وسوء تقديم الخدمات. وبعد ذلك سيتم عقد ورشة عمل تدريبية تشيئية لتحسين مهاراتهم وقدراتهم.

(ب) خلق الوعي حول قانون حق الوصول إلى المعلومات: سوف يتولى التحالف قيادة سلسلة من ورش العمل والحوارات مع مختلف المجتمعات بما في ذلك بعض التقسيمات الإدارية على مستوى المحافظة وذلك حول حقوق المواطن في إطار القانون الجديد للوصول إلى المعلومات والآليات التي يستطيع المواطنون من خلالها ممارسة حقوقهم وجهود الحكومة لمكافحة الفساد، والخيارات المتاحة للمواطنين لاتخاذ موقف ضد الفساد.

(ج) تنفيذ تقييم تجريبي لمدى الاستجابة المعلوماتية للوزارات: وسيتم ذلك من خلال دعم تحالف المجتمع المدني على تعميم طلبات اختبار لإنشاء خط أساس للمقارنة والقياس. هناك منهجية متبعة لذلك ولتي تم تجربتها في العديد من البلدان، وسيعمل هذا المكون الفرعي على الاستفادة من هذه التجارب لتنفيذ هذه العملية. كما أن هذا النشاط سوف يضع الأساس لاستجابة المعلومات والذي يمكن أن يقدم أساسا لمقارنة التحسينات التي طرأت على الاستجابة في المستقبل.

المكون 4: إدارة المشروع (0.925 مليون دولار)

6. سوف تتولى وحدة إدارة المشروع في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إدارة أنشطة هذا المكون والذي سيقدم التمويل للسلع والتدريب والخدمات الاستشارية ونفقات التشغيل الإضافية لوحدة إدارة المشروع لدعم تنسيق وتنفيذ ومتابعة وتقييم وإدارة المشروع.

الملحق 3: ترتيبات التنفيذ

الجمهورية اليمنية: مشروع تعزيز المساءلة

(أ) عام

1. بناء على طلب من الحكومة، تم توفير مبلغ 6 ملايين دولار من الصندوق مساعدة البلدان التي تمر بمراحل انتقالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعم الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على تعزيز الشفافية ودعم مكتب المفوض العام للمعلومات على تطوير وتنفيذ اللائحة التنفيذية لقانون حق الوصول إلى المعلومات، وكذا دعم تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد لتعزيز الحكم الرشيد. ويهدف المشروع المقترح إلى تعزيز قدرات المؤسسات الرقابية (المساءلة) المستهدفة وهي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد ووزارة العدل على توفير الوصول إلى المعلومات وتحسين تطبيق قانون مكافحة الفساد.
2. سوف تكون الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد هي الجهة المنفذة لهذا المشروع. وقد تم تعيين رئيس جديد للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب القرار الجمهوري رقم (54) لسنة 2013م. وقد تم إنشاء حدة إدارة المشروع ضمن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي تتألف من الموظفين التاليين:

م	المسمى الوظيفي
1	المدير التنفيذي
2	السكرتير
3	المدير المالي
4	ضابط المشتريات
5	الخبير القانوني
6	ضابط الاتصالات
7	خبير المتابعة والتقييم
8	منسق منظمات المجتمع المدني

3. وقد التحق بالفعل بوحدة إدارة المشروع كلا من المدير التنفيذي والسكرتير والمدير المالي ومسؤول المشتريات. وسيتم تعيين بقية الموظفين قبل 30 يونيو 2014م.
4. سوف يعمل مكتب المفوض العام للمعلومات وتحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد كوكالة مشاركة في تنفيذ هذا المشروع. وسوف يكونا مسؤولان مسؤولية كاملة عن تنفيذ المكون رقم (2) والمكون رقم (3) على التوالي. وتبقى مهام الإدارة، بما في ذلك المشتريات والإدارة المالية والموارد البشرية والمتابعة والتقييم هي من مسؤولية وحدة إدارة المشروع. وسوف يتولى منسق منظمات المجتمع المدني في وحدة إدارة المشروع تقديم الدعم إلى أمانة التحالف اليمني لمكافحة الفساد. كما أن المشروع لن يمول سوى البديل اليومي ونفقات السر لموظفي التحالف اليمني لمكافحة الفساد الذين يعملون على مختلف أنشطة هذا المشروع. إضافة إلى أن المشروع لن يمول أجور وقت موظفي التحالف اليمني لمكافحة الفساد بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك المرتبات والعمل الإضافي. وسوف تتحمل وحدة إدارة المشروع التكاليف المذكورة لأنشطة التحالف من النفقات التشغيلية للمشروع.
5. وقد تم إعداد الأدلة التشغيلية لوحدة إدارة المشروع من قبل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتحالف اليمني لمكافحة الفساد وتنصيب نظام محاسبي جديد.
6. وقد تم إنشاء لجنة توجيهية لتسيير المشروع وذلك للإشراف على وتنسيق ومراقبة أنشطة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتحالف اليمني لمكافحة الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات ووزارة العدل. وتتكون اللجنة التوجيهية لتسيير المشروع من سبعة أعضاء وهم رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيساً للجنة التوجيهية وعضوين من كلا من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتحالف اليمني لمكافحة الفساد، والمفوض العام للمعلومات ومندوب عن وزارة العدل. وسوف تعقد اللجنة التوجيهية اجتماعات منتظمة على أساس نصف سنوي للموافقة على خطة الأنشطة ورصد ومتابعة التقدم المحرز فيها.

7. إن إنشاء وحدة جديدة لإدارة المشروع في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من شأنه أن يعمل على تخفيف مخاطر الإدارة المالية في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (على سبيل المثال ضعف قدرات موظفي الإدارة المالية، ضعف توثيق إجراءات الرقابة الداخلية باستخدام السجلات اليدوية في القيد المحاسبية وعدم مراجعة السجلات المالية الخاصة بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة). وسوف تتولى وحدة إدارة المشروع بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ادارة كافة جوانب الإدارة المالية للمشروع (على سبيل المثال: القيد المحاسبية وإعداد التقارير من خلال استخدام نظام محاسبي آلي بناء على دليل مقبول للإجراءات وإدارة عملية الصرف). وسيتم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية في وحدة إدارة المشروع باستخدام نظام محاسبي آلي، والذي سيتم من خلاله اعداد التقارير المالية المرحلية الفصلية الخاصة بحسابات المشروع. وسيتم استعراض وتدقيق هذه التقارير جنباً الى جنب مع القوائم المالية السنوية الخاصة بالمشروع من قبل محاسب قانوني خارجي مستقل يختاره الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ويوافق عليه البنك الدولي على أساس نقاط مرجعية متفق عليها. وسوف تقدم وحدة إدارة المشروع إلى البنك الدولي التقارير المالية المرحلية الفصلية المدققة الخاصة بحسابات المشروع في موعد لا يتجاوز 45 يوماً بعد نهاية كل فصل وكذا القوائم المالية المدققة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر بعد نهاية كل سنة.

(ب) الكيانات التنفيذ والمحاسبة والتوظيف

8. سوف تكون وحدة إدارة المشروع بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مسؤولة عن الجوانب ذات الصلة بالإدارة المالية للمشروع (مثل التخطيط وإعداد الميزانية والإشراف وأنشطة الإدارة المالية ورفع التقارير حول هذه الأنشطة إلى جميع أصحاب المصلحة). وقد تعاقدت وحدة تنفيذ المشروع بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مع المدير المالي على أساس تنافسي وبناء على شروط مرجعية مقبولة.

9. وقد قامت الوحدة الجديدة لإدارة المشروع بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بشراء نظام محاسبي آلي جديد وتنصيبه على أجهزة مناسبة لتكنولوجيا المعلومات المناسبة (أي الكمبيوتر والخادم). ويستند هذا النظام على شروط مرجعية مقبولة ومتشابهة من حيث الخصائص والمخرجات مع تلك الأنظمة المستخدمة في المشاريع الأخرى التي يمولها البنك الدولي مثل اتباع الأساس النقدي المحاسبي وقادر على قيد أنشطة المشروع ذات الصلة وإنتاج التقارير المطلوبة مثل التقارير المالية المرحلية الفصلية والقوائم المالية السنوية العامة.

10. وقد أعدت الوحدة الجديدة لإدارة المشروع بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد دليل خاص بها للإدارة المالية، وذلك كجزء من دليل العمليات، والذي يصف إجراءات الرقابة الداخلية يستوفي ترتيبات الإدارة المالية ومتطلبات الصرف. وقد تم استعراض دليل الإدارة المالية والموافقة عليه من قبل فريق الإدارة المالية التابع للبنك الدولي.

(ج) التدفقات النقدية

11. **ولضمان توفر الأموال لتنفيذ المشروع،** سوف يتم فتح حساب مخصص ومنفصل بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي اليمني تتولى وحدة إدارة المشروع في إطار الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إدارته. وسيتم تقديم أسماء الأشخاص المخولين بالتوقيع مع نماذج لتوقيعاتهم إلى البنك الدولي قبل استلام أول طلب سحب. ويتم الإيداع إلى هذا الحساب والسحب منه طبقاً لخطاب الصرف والمبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بالصرف. وسوف تقوم وحدة إدارة المشروع في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بإعداد طلبات السحب مع الوثائق المؤيدة ذات الصلة موقعة من قبل الأشخاص المخولين بالتوقيع.

12. **بالإضافة إلى ذلك، سيتم فتح حساب تشغيلي محلي بالريال اليمني لدى البنك المركزي اليمني** تتم إدارته بشكل منفصل من قبل وحدة إدارة المشروع بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. ويتم السحب من هذا الحساب المحلي لسداد النفقات الخاصة بالتدريب وتكاليف التشغيل الإضافية والعقود الاستشارية الصغيرة التي لا تتجاوز 2500 دولار أمريكي للعقد الواحد، ويتم السحب من هذا الحساب بشيكات يوقع عليها مدير وحدة إدارة المشروع ومدير الإدارة المالية لوحدة إدارة المشروع. ويمكن تجديد المبالغ المدفوعة من الحساب التشغيلي المحلي عندما يتم الصرف منه شريطة تقديم الوثائق الثبوتية المناسبة. ويخضع الصرف من هذا الحساب التشغيلي بالعملة المحلية للضوابط الداخلية المقترحة للمشروع وتخضع للمراجعة السنوية من قبل محاسب مستقل. ويتحمل المستفيد من المنحة المسؤولية عن كافة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف عند التحويل من الحساب المخصص بالدولار الأمريكي إلى الحساب الفرعي بالريال. وفي نهاية المشروع، يتم إيداع أي أرصدة في الحساب الفرعي بالريال لم يتم استخدامها إلى الحسابات المخصصة ذات الصلة، بما في ذلك أي رصيد بعملة الريال والذي يجب تحويله إلى دولار.

13. **التمويل بأثر رجعي:** بالنسبة للنفقات المؤهلة التي تم سدادها مقدما من أموال الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد فسيقوم المشروع بتمويلها بأثر رجعي بعد أن تصبح هذه المنحة سارية المفعول ونافذة وحتى تقوم الوحدة الجديدة لإدارة المشروع بتقديم طلب سحب لسداد النفقات المؤهلة. ويجوز تقديم طلبات سحب بمبلغ إجمالي لا يتجاوز 75,000 دولار لسداد النفقات المؤهلة التي تمت في أو بعد 1 نوفمبر 2013م. والتكاليف التقديرية لهذه النفقات التي من المتوقع أن يتم تمويلها بأثر رجعي هي على النحو التالي:

- iv. راتب ستة أشهر لموظفي وحدة إدارة المشروع: 40,000 دولار
v. النظام المحاسبي: 10,000 دولار
vi. أثاث وأجهزة مكتبية: 25,000 دولار
الإجمالي: 75,000 دولار

(د) التدقيق

14. سوف يتولى مراجع خارجي مستقل من القطاع الخاص مراجعة القوائم المالية الخاصة بالمشروع المقترح وسيقوم أيضا بمراجعة التقارير المالية المرحلية (الربع سنوية)، على أن يكون هذا المراجع الخارجي مقبولا لدى البنك الدولي والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بحيث يتم إعداد الشروط المرجعية وإرسالها إلى البنك الدولي لغرض الحصول منه على خطاب "عدم الاعتراض" وذلك في بداية المشروع. ويجب أن يغطي تقرير المراجع الخارجي (والمقدم باللغتين العربية والإنجليزية) جميع مكونات وأنشطة المشروع المشمولة في اتفاقية المنحة وأن يكون معدا وفقا لمعايير المراجعة المقبولة بها دوليا أي المعايير الدولية للمحاسبة. وسيشمل تقرير المراجعة والرأي القوائم المالية للمشروع المقترح ومذكرة التسوية والاستخدام للحساب البنكي المخصص بالدولار والحساب التشغيلي بالعملة المحلية بالإضافة إلى استخدامات الدفع المباشر والسحب على أساس كشوفات النفقات. كما يجب على المراجع إعداد خطاب إداري لوحدة إدارة المشروع لبيان الملاحظات والتعليقات والاختلالات الخاصة بالنظام وإجراءات الضبط الداخلي والتي يعتبرها المراجع هامة كما يجب عليه تقديم توصياته لإصلاح تلك الاختلالات

(هـ) ترتيبات الصرف

15. سيتم صرف عائدات المنحة وفقا للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بالصرف على النحو المبين في خطاب الصرف. وسيتم إتباع المعاملات الخاصة بالصرف في إطار هذا المشروع. وبناء عليه، سوف تبدأ طلبات الدفع من حساب المنحة من خلال استخدام استمارة طلب السحب سواء للدفع المباشر أو السداد وتجديد موارد الحساب المخصص. وسوف تشمل كافة طلبات السحب الوثائق المؤيدة المناسبة بما في ذلك كشف النفقات لغرض السداد وتجديد موارد الحساب المخصص. على أن يكون الحد الأدنى لطلب الدفع المباشر أو الاستعاضة/السداد ما يعادل 20% من السقف المحدد للدفعة المقدمة. وسيلتزم البنك بالمصروفات المؤهلة مستوفية الشروط والخدمات المقدمة والمستكمل توصيلها عند تاريخ اقفال المشروع. وسيتم منح فترة سماح قدرها أربعة أشهر لسداد المصروفات المؤهلة غير المدفوعة والمتكبدة قبل تاريخ اقفال المشروع. ويجب أن يتم توثيق جميع طلبات السحب من أموال المنحة بشكل كامل باستثناء: (1) السلع بموجب عقود بتكلفة أقل من قيمة تعادل 200,000 دولار (2) الشركات الاستشارية بموجب عقود تكلف أقل من قيمة تعادل 100,000 دولار و (3) الاستشاريين الأفراد أو برامج التدريب التي تكلف أقل من قيمة تعادل 50,000 دولار، والتي يمكن أن يتم طلب سدادها على أساس كشف النفقات.

16. يوضح الجدول التالي تخصيص إيرادات المنحة بحسب الفئة على النحو التالي:

النسبة المئوية للنفقات التي سيتم تمويلها (شاملة الضرائب)	المبلغ بالدولار الأمريكي	الفئة
100%	2,550,000	(1) المواد والخدمات الاستشارية والتدريب تحت المكون (1) من المشروع
100%	1,275,000	(2) المواد والخدمات الاستشارية والتدريب تحت المكون (2) من المشروع

(3) المواد والخدمات الاستشارية والتدريب تحت المكون (3) من المشروع	1,250,000	%100
(4) المواد والخدمات الاستشارية والتدريب وتكاليف التشغيل الإضافية تحت المكون (4) من المشروع	925,000	%100
التكلفة الإجمالية	6,000,000	%100

و) ترتيبات المشتريات

تقييم قدرة الوكالة على تنفيذ المشتريات

17. تم عمل تقييم خاص بالمشتريات للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في عام 2010م في سياق تنفيذ منحة صندوق تنمية القدرات المؤسسية. وفي إطار هذا التقييم، تمت دراسة الهيكل التنظيمي وموظفي المشتريات وإدارة المشتريات والأرشفة والأنظمة بعناية كبيرة. وتم تحديث هذا التقييم في 2012م. وحاليا يوجد لدى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إدارة للمشتريات تعمل بثلاثة موظفين مسؤولين عن تولي جميع أمور المشتريات. ويرأس هذه الإدارة المدير المالي. ومسؤول المشتريات هو من موظفي الدولة ولديه معلومات حول إجراءات المناقصات الحكومية [داخليا] لكن ليس لديها القدرة على التعامل مع المشتريات في إطار المبادئ التوجيهية للبنك الدولي. وبالتالي سيتم تنفيذ جميع أنشطة الشراء من قبل وحدة إدارة المشروع التي تم انشائها في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وفقا لإجراءات المشتريات الخاصة بالبنك الدولي.

18. الإجراءات الأساسية المقترحة للتخفيف من مخاطر المشتريات هي كما يلي:

- اعتمدت لجنة تسيير المشروع دليل للمشتريات كجزء من دليل إجراءات العمل، والذي يتضمن طرق الشراء المتفق عليها والمراجعة من قبل البنك الدولي وحفظ السجلات ومعالجة الشكاوى وتسوية الخلافات والإفصاح عن المعلومات وما إلى ذلك على النحو الذي تنص عليه المبادئ التوجيهية للبنك الدولي.
- تم التعاقد مع مسؤول للمشتريات.

19. وللتخفيف من المخاطر المرتبطة بالعقود التي سيتم تمويلها بأثر رجعي، فإن البنك سوف يراجع مسبقا جميع الوثائق ذات الصلة بمشتريات/مناقصات الأنشطة المتفق عليها والموافقة عليها. وسيقوم البنك فقط بسداد قيمة العقود التي وجد أنها مقبولة وتتوافق مع إجراءات البنك الخاصة بالمشتريات.

20. سوف يتم تنفيذ أنشطة المشتريات في إطار المشروع وفق القسم (1) من المبادئ التوجيهية للبنك الدولي: شراء السلع والخدمات غير الاستشارية في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح هيئة التنمية الدولية من قبل المقترضين من البنك الدولي بتاريخ يناير 2011م، والأقسام (1) و (4) من "المبادئ التوجيهية للبنك الدولي: اختيار وتوظيف الاستشاريين في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح هيئة التنمية الدولية من قبل المقترضين من البنك الدولي بتاريخ يناير 2011م (المبادئ التوجيهية للاستشاريين) والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية المنحة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق "المبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بمنع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنح واعتمادات هيئة التنمية الدولية، المؤرخة 15 أكتوبر 2006م والمراجعة في شهر يناير 2011م ("المبادئ التوجيهية لمحاربة الفساد").

21. شراء السلع والخدمات غير الاستشارية: سوف تشمل السلع المشتريات في إطار هذا المشروع دون أن تقتصر عليه توريد وتركيب أجهزة الكمبيوتر وأجهزة أخرى لمكتب المفوض العام للمعلومات وكذا توريد وتركيب مولد للطاقة ونظام APS لمكتب المفوض العام للمعلومات، وتوريد وتركيب أثاث لمكتب المفوض العام للمعلومات والتحالف اليمني لمكافحة الفساد بتكلفة تقدر بمبلغ ثلاثمائة وثمانين وعشرون ألف دولار (328,000 دولار) إضافة إلى توريد وتركيب الأجهزة اللازمة لإدارة التحقيقات وتوريد وتركيب أجهزة إدارة إقرارات الذمة المالية وتوريد وتركيب التجهيزات اللازمة للخط الساخن للشكاوي في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بإجمالي مبلغ خمسمائة وعشرون ألف دولار (\$510,000). وسيتم شراء جميع السلع في إطار المشروع باستخدام الوثائق النمطية للمناقصات الخاصة بالبنك الدولي لكافة المناقصات التنافسية الدولية وبالنسبة للمناقصات التنافسية المحلية فسيتم استخدام وثائق المناقصات النمطية المتفق عليها البنك

الدولي أو التي يوافق عليها البنك. وسيتم شراء السلع التي تقدر قيمتها بأقل من خمسون ألف دولار أمريكي (\$50,000) من خلال إجراءات التسوق عن طريق دعوة لتقديم ثلاثة عروض تنافسية على الأقل. إن جميع العقود السلع التي تساوي قيمتها أو تزيد عن خمسمائة ألف دولار (\$500,000) يجب أن تخضع للمراجعة والموافقة المسبقة من البنك الدولي.

22. بالنسبة للسلع وعقود الخدمات غير الاستثنائية تحت عتبة المناقصات الدولية والتي يمولها البنك الدولي، فيتم استخدام طريقة المناقصات التنافسية الوطنية وفق الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم (23) لسنة 2007م بشأن بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية، وشريطة الإجراءات الإضافية التالية:

- 1) تكون الشركة المملوكة للمتلقى في الجمهورية اليمنية مؤهلة للمزايدة فقط إذا استطاعت أن تثبت أنها مستقلة قانونياً ومالياً وأنها تعمل بموجب القانون التجاري، وليست وكالة تعتمد على المتلقي.
- 2) أن لا تقتصر المزايدة (أو التأهيل المسبق، إذا لزم الأمر) على فئة معينة من المقاولين أو الموردين، ويجب أن يكون المقاولين والموردين غير المسجلين مؤهلين أيضاً للمشاركة.
- 3) يجب استخدام الوثائق النمطية للمناقصات الوطنية التي تم تعديلها ووافق عليها البنك الدولي.
- 4) لا يجوز استخدام التسجيل لتقييم مؤهلات مقدمي العطاء، يجب توضيح معايير التأهيل (في حال لم يتم القيام بالتأهيل المسبق) وطريقة تقييم مؤهلات كل مزاييد وذلك في وثائق المناقصة، وقبل منح العقد فإن مقدم العطاء يجب أن يخضع مقدم العطاء المستجيب الأقل سعراً للتأهيل اللاحق.
- 5) لا يجوز مطالبة مقدم العطاء الأجنبي التسجيل أو تعيين وكيل محلي له كشرط لتقديم عطاءه، وإذا كان قد تم تقييم أن عطاءه هو أقل عطاء مستجيب، فيجب أن يتم منحه فرصة معقولة للتسجيل، بدون أية عوائق أو عراقيل، ولا تسري عملية التسجيل على المقاولين من الباطن.
- 6) لا يجوز أن يطلب أي مزاييد أو أن يسمح له بتعديل عطاءه بعد تاريخ الإغلاق وتعداد أي عطاءات يتم تقديمها بعد الموعد النهائي لتقديم العروض إلى المزاييد دون أن يتم فتحها.
- 7) لا يجوز السماح بإجراء مفاوضات بعد تقديم العطاءات مع المزاييد الأقل عطاء أو غيره من مقدمي العطاءات.
- 8) في ظل ظروف استثنائية، يجوز لجهة الشراء، قبل انتهاء صلاحية العطاء، أن تطلب من جميع مقدمي العطاءات كتابياً تمديد صلاحية عروضهم، وفي مصل هذه الحالة لا يجوز أن يطلب من أو يسمح لمقدمي العطاءات بتعديل السعر أو أي شروط آخر في عطاءاتهم، ويكون لمقدم العطاء الحق في رفض تمديد صلاحية العطاء دون مصادرة الضمان الابتدائي المقدم منه، لكن يلتزم أي مقدم عطاء وفاق على هذا التمديد القيام بتمديد ضمان العطاء.
- 9) يكون رفض جميع العطاءات مبرراً عند غياب المنافسة الفعالة أو أن العطاءات لا تستجيب إلى حد كبير لشروط المناقصة، ومع ذلك لا يجوز الحكم بغياب المنافسة فقط على أساس عدد مقدمي العطاءات.
- 10) كل عقد يتم تمويله من عائدات المنحة يجب أن ينص على أن يسمح المقاول أو المورد للبنك الدولي، بناءً على طلبه، بالاطلاع على حساباتهم وسجلاتهم المتعلقة بأداء العقد ومراجعة هذه الحسابات والسجلات من قبل محاسبين قانونيين يعينهم البنك الدولي.

23. **اختيار الاستشاريين:** الخدمات الاستشارية التي سيتم شرائها في إطار هذا المشروع سوف تقدمها الشركات والأفراد. وبالنسبة للشركات، يتم شراء جميع العقود التي تتجاوز قيمتها 300,000 دولار باستخدام طريقة الاختيار القائمة على أساس الجودة والسعر. وسوف تستخدم طرق الاختيار على أساس أقل تكلفة والاختيار من مصدر واحد والاختيار على أساس مؤهل الاستشاري للعقود الصغيرة ذات الطبيعة القياسية أو روتينية والتي تقدر قيمتها بأقل من 300,000 دولار. يجب أن تخضع جميع عقود الشركات الاستشارية التي تزيد قيمتها عن 200,000 دولار للمراجعة المسبقة من البنك الدولي. ويتم اختيار جميع المهام الاستشارية الفردية وفق القسم (5) من المبادئ التوجيهية الخاصة باختيار الاستشاريين والفقرات 5.2 و 5.3 و 5.4 من المبادئ التوجيهية الخاصة باختيار الاستشاريين الأفراد وأجراءات المصدر الواحد لاختيار الاستشاريين الأفراد.

أنشطة التدريب:

24. الإجراءات الأساسية المقترحة للتخفيف من المشتريات كانت المخاطر كما التالي

25. سوف تشمل أنشطة التدريب دون أن تقتصر عليه: عقد ورش عمل وجولات دراسية ودورات لتدريب المدربين وتدريب القضاة ووكلاء النيابة ونيابات الأموال العامة.

26. حدود المراجعة المسبقة: حدود طرق المشتريات المعمول بها تشمل دون أن تقتصر عليه ما يلي:

م	طريقة الشراء	سقف قيمة العقد	ملاحظات
1	المناقصات التنافسية الدولية (سلع)	500,000 =<	جميع عقود المناقصات التنافسية الدولية وأول اثنين عقود للمناقصات التنافسية الوطنية للسلع والعقود اللاحقة التي تكون قيمتها فوق 500,000 دولار للسلع، وكافة العقود الممنوحة على أساس طريقة التعاقد المباشر بغض النظر عن قيمتها
2	المناقصات التنافسية المحلية (سلع)	500,000 >	
3	التسوق (سلع)	50,000 >	
4	تعاقد مباشر	جميع العقود	

اختيار الاستشاريين

27. الحدود الدنيا للمراجعة المسبقة: تخضع القرارات الخاصة باختيار الاستشاريين للمراجعة المسبقة من قبل البنك الدولي كما ورد في الملحق (1) من المبادئ التوجيهية لاختيار الاستشاريين:

م	طريقة الاختيار	الحدود الدنيا للمراجعة المسبقة	ملاحظات
1	الشركات الاستشارية (التنافس)	< 200,000 دولار	العقد الأول بأي قيمة، العقود اللاحقة التي تزيد قيمتها عن 200,000 دولار أو ما يعادلها
2	الشركات الاستشارية (مصدر وحيد)	جميع العقود	
3	الأفراد الاستشاريون المستقلين (التنافس)	< 50,000	العقد الأول بأي قيمة، العقود اللاحقة التي تزيد قيمتها عن 50,000 دولار أو ما يعادلها
4	الأفراد الاستشاريون المستقلين (مصدر وحيد)	جميع العقود	

خطة المشتريات

28. لقد قام المستفيد بوضع خطة المشتريات لتنفيذ المشروع والتي توفر الأساس لطرق الشراء. وسيتم تحديث خطة المشتريات بالاتفاق مع فريق البنك على أساس سنوي أو على النحو المطلوب بحيث تعكس الاحتياجات الفعلية لتنفيذ المشروع، بما في ذلك التحسينات في القدرات المؤسسية.
29. المراجعة المسبقة لعقود السلع من قبل البنك الدولي: جميع عقود المناقصات التنافسية الدولية وأول اثنين عقود للمناقصات التنافسية الوطنية للسلع والعقود اللاحقة التي تكون قيمتها فوق 500,000 دولار للسلع، وكافة العقود الممنوحة على أساس طريقة التعاقد المباشر بغض النظر عن قيمتها
30. المراجعة المسبقة لعقود الخدمات الاستشارية من قبل البنك الدولي: أول اثنين عقود أيا كانت القيمة بالنسبة لكلا من الشركات والأفراد، والعقود اللاحقة التي تقدر قيمتها بأكثر من 200,000 دولار أو ما يعادلها بالنسبة للشركات بما في ذلك منظمات المجتمع المدني / المنظمات غير الحكومية، وفوق 50,000 دولار أو ما يعادلها للأفراد، وجميع العقود التي تمنح على أساس اختيار مصدر واحد بغض النظر عن قيمتها تخضع للمراجعة المسبقة من قبل البنك الدولي.
31. الاستعراض البعدي (اللاحق) من قبل البنك الدولي: تخضع جميع العقود التي لا تغطيها المراجعة المسبقة للمراجعة اللاحقة أثناء بعثات دعم التنفيذ، و / أو المراجعة من قبل الاستشاريين الذين يعينهم البنك الدولي.
32. ملخص حزم المشتريات لأول 18 شهر بعد تاريخ دخول المشروع حيز التنفيذ:

مراجعة البنك (قبل/بعد)	الفئة	التكلفة المقدرة بالدولار الأمريكي	الحزمة المقترحة
بعد	سلع	30,000	توريد وتركيب أجهزة لوحدة الأبحاث والدراسات
قبل	سلع	110,000	توريد وتركيب أجهزة لإدارة التحقيق وإدارة المشتريات
قبل	سلع	350,000	توريد وتركيب أجهزة لإدارة إقرار الذمة المالية بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
بعد	سلع	50,000	توريد وتركيب أجهزة للخط الساخن لإدارة الشكاوى بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
بعد	سلع	50,000	توريد وتركيب أثاث وأجهزة لوحدة إدارة المشروع
بعد	على اساس التكلفة	30,000	تنظيم جولات دراسية وزيارات الرصد في الخارج للمفوض العام للمعلومات للاستفادة من التجارب والخبرات وأفضل الممارسات الدولية.
بعد	على اساس التكلفة	50,000	تدريب موظفي مكتب المفوض العام للمعلومات (عقود متعددة)
بعد	على اساس التكلفة	30,000	تدريب المدربين في مجال حق الوصول الى المعلومات (عقود متعددة)
بعد	على اساس التكلفة	90,000	تدريب موظفي المعلومات والموظفين الحكوميين (عقود متعددة)
بعد	WS	15,000	تنظيم ورش عمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة اللائحة التنفيذية لقانون حق الوصول الى المعلومات
بعد	WS	30,000	تنظيم ورش عمل متعددة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتعزيز حق الوصول الى المعلومات (ورش عمل متعددة)
بعد	سلع	30,000	توريد نظام الإدارة المالية / النظام المحاسبي لمكتب المفوض العام للمعلومات.
بعد	سلع	45,000	توريد وتركيب أجهزة كمبيوتر ومعدات لمكتب المفوض العام للمعلومات (عقود متعددة)
بعد	سلع	45,000	توريد وتركيب أجهزة مركز البيانات وشبكة تقنية المعلومات لمكتب المفوض العام للمعلومات (عقود متعددة)
بعد	سلع	40,000	توريد وتركيب مولد للطاقة ونظام API لمكتب المفوض العام للمعلومات
بعد	سلع	30,000	توريد وتركيب أثاث لمكتب المفوض العام للمعلومات
قبل	IC	30,000	التعاقد مع الخبير القانوني المحلي للقيام بالتعديلات القانونية

بعد	على اساس التكلفة والجودة	100,000	إنشاء بوابة للمعلومات في مركز المعلومات الوطني للنشر المسبق لبيانات الحكومية (عقود متعددة)
بعد	على اساس التكلفة والجودة	90,000	إنشاء نظام إدارة الشكاوى (عقود متعددة)
بعد	على اساس التكلفة والجودة	50,000	تقييم القدرات في مجال المعلومات واستعداد / التزام المؤسسات الحكومية بقانون حق الوصول الى المعلومات
بعد	على اساس التكلفة والجودة	50,000	المسح الأساسي لتقييم مستويات الوعي العام حول قانون حق الوصول الى المعلومات
قبل	على اساس التكلفة والجودة	115,000	التعاقد مع الخبراء لتقديم الدعم خلال مرحلة تأسيس مكتب المفوض العام للمعلومات (عقود متعددة)
قبل	الاختيار على أساس مصدر وحيد	400,000	الحملة الإعلامية (عقود متعددة)
قبل	على اساس التكلفة والجودة	153,000	مسح أساسي للتعرف على ضحايا الفساد وسوء الخدمة في المحافظات المستهدفة
بعد	على اساس التكلفة والجودة	70,000	التعاقد مع خبراء متخصصين في تكنولوجيا المعلومات لتحديث نظام تتبع المعلومات وتدريب الموظفين على كيفية استخدام النظام (عقود متعددة)

33. قائمة قصيرة تضم كافة الخبراء الاستشاريين الوطنيين: قد تشمل القائمة مختصرة بالاستشاريين لتقديم الخدمات، تقدر كلفتها بما يعادل أقل من ثلاثمائة ألف دولار (300,000\$) لكل عقد، كافة الاستشاريين الوطنيين وفقاً لأحكام الفقرة 7.2 من المبادئ التوجيهية الخاصة بالاستشاريين.

34. تعتبر مخاطر المشتريات "معتدلة".

35. بالإضافة إلى المراجعة المسبقة للعقود، سوف تتولى مكاتب البنك الدولي القيام بالإشراف والرقابة. وقد أوصى تقييم قدرة الوكالة المنفذة بإجراء بعثتان سنوياً لدعم التنفيذ لزيارة مواقع المشروع لإجراء المراجعة اللاحقة لعمليات المشتريات.

الملحق 4: إطار تقييم المخاطر التشغيلية (ORAF)

الجمهورية اليمنية: مشروع تعزيز المساءلة
المرحلة: التقييم

مخاطر أصحاب المصلحة في المشروع		التصنيف	كبير			
<p>الوصف:</p> <p>تعتبر الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتحالف اليمني لمكافحة الفساد والهيئة العليا للرقابة على المناقصات واللجنة العليا للمناقصات والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية هم أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنفذين لهذا البرنامج. وجميعهم مشاركين ولهم دورا أساسيا في إعداد خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد الخاصة بالحكومة والتي تمثل العمود الفقري والأساس لفكرة وتصميم هذا المشروع. وقد لعبت جميع هذه الجهات دورا أساسيا في إقناع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بمرور وتوقيت تنفيذ خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد. وفي وقت لاحق أوصى مؤتمر الحوار الوطني بأن ينص الدستور الجديد على مبادئ الحكم الرشيد على أساس خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد</p> <p>وقد صادق مجلس الوزراء على خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد بالإجماع - كمجموعة يمكن الاعتماد على دعمها. كما أعد مكتب المفوض العام للمعلومات مشروع اللائحة التنفيذية وخطة استراتيجية لمدة أربع سنوات والميزانيات السنوية لثلاث سنوات. وقد أبدى وزير العدل ووزير الشؤون القانونية استعدادهما للمشروع في وضع التعديلات القانونية على النحو المتوخى، وقد وافق عليها مجلس الوزراء من حيث المبدأ.</p> <p>تساند وسائل الإعلام إلى حد كبير خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد ويعتبر مجلس النواب من أصحاب المصلحة الرئيسيين كونه هو من سيصادق على التعديلات القانونية ذات الصلة. ويتمتع حزب المؤتمر الشعبي العام بأغلبية في البرلمان وسيلعب دورا حاسما في سن الدستور الجديد وقانون الانتخابات.</p>		<p>إدارة المخاطر:</p> <p>سيتم الاحتفاظ على تنسيق وثيق مع الأمين العام لمجلس الوزراء من قبل جهة التنفيذ (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد) وفريق عمل البنك لتنسيق المدخلات من الوزارات المعنية مثل وزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات في صياغة القرارات والتعديلات القانونية في إشارة إلى خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد.</p> <p>وقد تم تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل بموجب قرار مجلس الوزراء، والتي تضم رؤساء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات ومكتب النائب العام لاتخاذ الخطوات المقبلة في إطار استكمال وتنفيذ خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد. وسوف تعمل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على ضمان أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بصورة منتظمة بحيث يتم تجنب وجود ثغرة في الاتصالات. وسيتم توفير فريق من الخبراء القانونيين لتقديم المساعدة إلى الوزارات والجهات المعنية وإلى هذه اللجنة لاتخاذ قرارات يمكن الدفاع عنها من الناحية القانونية.</p> <p>وسيتم إطلاع اللجنة البرلمانية لمكافحة الفساد بصورة منتظمة حول فكرة ومضمون التعديلات التشريعية المقترحة وسيتم الرد فوراً على استفساراتهم.</p> <p>كما سيتم إطلاع وسائل الإعلام بصورة منتظمة لضمان أن المواطنين يدركون جيدا ما تقوم به الحكومة لتعزيز الشفافية والمساءلة في البلاد بحيث يتم بناء بيئة مواتية لإجراء الإصلاحات.</p>	<p>المسؤولية: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، فريق عمل البنك الدولي</p>	<p>المرحلة: التقييم</p>	<p>تاريخ الاستحقاق: 31 ديسمبر 2015م</p>	<p>الحالة: جار التنفيذ</p>
مخاطر الجهة المنفذة (بما في ذلك المخاطر الائتمانية)						
القدرات		التصنيف:	متوسط			
<p>الوصف:</p> <p>بصفتها الجهة المنفذة ظلت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في هذه العمليات لأكثر من 5 سنوات ولديها موظفين يتمتعون بالخبرة للإشراف على أنشطة هذا المشروع فقد تم للتو إنشاء وحدة لإدارة المشروع بموظفين جدد تماما وبدليل عمل ونظام محاسبي جديد. وتعتبر خبرة موظفي وحدة إدارة المشروع في العمل تحت إطار المبادئ التوجيهية للبنك الدولي محدودة أو تكاد تكون منعدمة ومطلوب منهم إدارة عدد كبير من أصحاب المصلحة البارزين وسببواون بتعلمها. وعلى هذا النحو، فإن القدرة الحالية لوحدة إدارة المشروع تعتبر منخفضة.</p>		<p>إدارة المخاطر:</p> <p>ان البنك ينظم دورات تدريبية لموظفي وحدة إدارة المشروع - المدير التنفيذي ومسؤول الإدارة المالية وموظف المشتريات والسكرتير - في المبادئ التوجيهية التشغيلية للبنك ونظام المحاسبة وسيمنح المدير التنفيذي استعراض لإدارة مشاريع مماثلة وضع دولة أخرى.</p>	<p>المسؤولية:</p> <p>البنك الدولي، والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد</p>	<p>المرحلة: التقييم</p>	<p>تاريخ الاستحقاق: 30 يونيو 2015م</p>	<p>الحالة: الخطة جاهزة للتنفيذ</p>

				التصنيف: متوسط	
				الحوكمة (الإدارة)	
				الوصف: في حين ان الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد سوف تكون الجهة الرئيسية المنفذة للمشروع فان عليهما أن تقوم بالتنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى مثل وزارة المالية والهيئة العليا للرقابة على المناقصات واللجنة العليا للمناقصات والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومنظمات المجتمع المدني ووزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات وغيرها. ويمكن أن يكون هناك نقص في الدعم والتنسيق الكافي مع الوزارات والجهات الأخرى نظرا لعدم وضوح الأدوار المؤسسية ومسؤوليات كلا منهم وهذا يمكن أن يؤدي هذا إلى تأخير في الإجراءات المؤسسية.	
				إدارة المخاطر: سيتم إنشاء آلية التنسيق والمساءلة بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وغيرها من الوزارات والجهات من خلال رسم دليل عمليات المشروع للأدوار والمسؤوليات وترتيبات رفع التقارير الخاصة بالجهات المعنية في تنفيذ هذا المشروع. وسيتم تعديل الدليل الحالي لعمليات المشروع والذي وافقت عليها الحكومة واعتماده من قبل المشروع. وقد تم تشكيل لجنة توجيهية للمشروع برئاسة رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي تضم اعضاء ممثلين من كلا من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتحالف اليمني لمكافحة الفساد ووزارة العدل ومكتب المفوض العام للمعلومات. وتعد اللجنة التوجيهية اجتماعاتها كل ستة أشهر لاستعراض التقدم المحرز في المشروع. كما أن اجتماعات هذه اللجنة ستمثل نقطة للتنسيق والى جانب ذلك، فإن لجان صياغة التعديلات التشريعية والقرارات المتعلقة بالسياسة العامة سوف تشمل ممثلين عن وزارة الشؤون القانونية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات على التوالي.	
المسؤولية: وحدة إدارة المشروع	المرحلة: التقييم	تاريخ الاستحقاق: مستمر	الحالة: الخطة جاهزة للتنفيذ		
مخاطر المشروع					
				التصميم	
				الوصف: عدد كبير من الجهات المنفذة خارج الرقابة الإدارية للجهة الرئيسية المنفذة	
				إدارة المخاطر: تم تشكيل لجنة توجيهية للمشروع للمساعدة في تنسيق الأنشطة. كما قامت الحكومة أيضا باعتماد دليل عمليات المشروع وقام المشروع بتبنيه واعتماده.	
المسؤولية: وحدة إدارة المشروع	المرحلة: التقييم	تاريخ الاستحقاق: مستمر	الحالة: الخطة جاهزة للتنفيذ		
				التصنيف: غير قابل للتطبيق	
				إدارة المخاطر: غير قابل للتطبيق	
				المسؤولية:	
				التصنيف: متوسط	
				إدارة المخاطر: تنظيم اجتماعات تنسيقية بانتظام مع الجهات المانحة العاملة على جدول الشفافية والمساءلة.	
المسؤولية: البنك الدولي، وحدة إدارة المشروع	المرحلة: التنفيذ	تاريخ الاستحقاق: مستمر	الحالة: جارية		
				البرنامج والمانحين	
				الوصف: اتفقت الحكومة اليمنية مع المانحين على الإطار المشترك للمساءلة في مؤتمر المانحين الذي انعقد في الرياض في 2012م. ويهدف هذا المشروع إلى تنفيذ بعض الإجراءات المتفق عليها بموجب الإطار المشترك للمساءلة والذي صادق عليه أيضا مجلس الوزراء في إطار خطة عمل الشفافية ومكافحة الفساد. وسوف تتم إدارة هذا المشروع حصرا من قبل البنك الدولي في إطار الصندوق الانتقالي. ومع ذلك فان الجهات المانحة الأخرى مثل الوكالة الأمريكية للتنمية ووزارة التنمية الدولية البريطانية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق العربية تقدم أيضا الدعم للحكومة في تنفيذ جدول أعمال الشفافية والمساءلة، وعدم التنسيق مع هذه الجهات المانحة قد يؤدي إلى احتمال	

				التدخل مع برامجها ويؤثر على جودة مشروعنا وتنفيذه في الوقت المحدد.	
				تقديم الخدمات والمتابعة والاستدامة	
				الوصف : الاستدامة: تمتلك الوكالة المنفذة (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد)	
				تمتلك الوكالة المنفذة للمشروع (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد) زمام المشروع وهي ملتزمة بمواصلة أنشطة المشروع وسياساته حتى بعد انتهاء مدة المشروع كون ذلك يمثل مهامها القانونية. كما أن لديها القدرات الفنية والمؤسسية لمواصلة مبادرات المشروع حتى بعد انتهائه. ومع ذلك، فإنها تفتقر إلى الدعم الكافي للميزانية من الحكومة في تنفيذ هذه الأنشطة وستتأثر استدامة المشروع إذا لم تكن قادرة على الحفاظ على الزخم بعد توقف التمويل الخارجي في إطار هذا المشروع.	
				القابلية للقياس: هناك تدني في جودة نظام المتابع والتقييم وضعف القدرات في وحدة إدارة المشروع للقيام بمتابعة وتقييم المشروع.	
				إدارة العقود: سيتم تناول قضايا إدارة العقود عن خلال توفير " دليل إدارة المشروع" وسيتم تشجيع وحدة إدارة المشروع على استخدام أحدث التطبيقات لإدارة العقود لتسهيل متابعة سير العقود.	
				المسؤولية: البنك ووحدة إدارة المشروع	
				إدارة العقود: لا يوجد لدى وحدة إدارة المشروع نظام مناسب لإدارة العقود الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على تنفيذ المشروع مسببة التأخير ومؤثرة على نوعية الخدمات المقدمة.	
				التقييم المقترح لفريق المشروع	
				تصنيف تقييم المخاطر: كبير	
				ملاحظات: تم مؤخرا إنشاء وحدة إدارة المشروع ضمن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لكن موظفيها يفتقرون الى القدرات والمهارات ويتطلب منهم بعض الوقت لفهم العمليات، وأيضا في حين ان الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد سوف تكون الجهة المنفذة الرئيسية لهذا المشروع، سوف يكون عليها تنسيق العمل مع الجهات أخرى مثل التحالف اليمني لمكافحة الفساد ومكتب المفوض العام للمعلومات ووزارة العدل ووزارة الشؤون القانونية ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات ووزارة المالية والهيئة العليا للرقابة على المناقصات واللجنة العليا للمناقصات والجهاز المركزي للرقابة فهم جميعا يعتبرون ذوو سلطة قوية جدا وخارج الرقابة الإدارية من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وبالتالي يمكن أن تكون هناك مقاومة تجاه العمل تحت توجيهات لجنة توجيهية برئاسة رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وأيضا قلة الدعم الكافي في تنفيذ هذا البرنامج، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تأخير في التنفيذ. وقد أظهرت التشخيصات المختلفة بوجود فساد كبير في المناصب العليا ويمكن أن تكون هناك مقاومة من تلك الجهات للإصلاحات التشريعية المقترحة في الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد وهذه المقاومة قد تتواجد أيضا في تنفيذ قوانين مكافحة الفساد وحق الوصول الى المعلومات.	
				وبالتالي، يعتبر تقييم المخاطر الكلية في مرحلة تنفيذ المشروع كبيرة	
				فريق المخاطر	
				إعداد تقييم المخاطر	
				الملاحظات:	
				تصنيف مخاطر التنفيذ:	
				الملاحظات:	
				المخاطر الشاملة بعد الاستعراض	
				إعداد تصنيف المخاطر:	
				الملاحظات:	

الملحق 5: خطة دعم التنفيذ

الجمهورية اليمنية: مشروع تعزيز المساءلة

استراتيجية ونهج دعم التنفيذ

1. سوف يدعم البنك الدولي تنفيذ هذا المشروع من خلال مزيج من الإشراف الائتماني والفني وتقديم المساعدة الفنية والمتابعة والتقييم وكذلك التنسيق. وسيتم تنفيذ هذه الأنشطة من قبل فرق مكونة من الموظفين والاستشاريين التابعين للبنك وكذلك خبراء في بناء التحالفات.

خطة دعم تنفيذ

2. التدابير الوقائية: لم يتم إطلاق التدابير الوقائية الاجتماعية والبيئية.

3. التركيز الرئيسي من حيث دعم لتنفيذ

الوقت	التركيز	المهارات المطلوبة	الموارد المقدره	دور الشريك
في جميع أنحاء المشروع	تكييف التصميم مع الحفاظ على القدرة على تقييم الأثر تكييف الأنشطة وفق الظروف المتغيرة	الخبرة في بناء التحالفات والتوافق في الآراء الحكومة- الجهات الرقابية – منظمات المجتمع المدني – بناء شراكات في أوضاع هشة تنسم بالصراع	480,500 دولار	التنسيق والتواصل من خلال عملية شفافة

4. المدخلات:

عدد رحلات	عدد أسابيع الموظفين	التخصص	المهارات المطلوبة
6	30	رئيس فريق العمل	أخصائي قدير في مجال القطاع العام
3	15	الوصول إلى المعلومات ومكافحة الفساد	أخصائي الإدارة
1	10	إدارة العمليات	العمليات
-	30	مكافحة الفساد	استشاري محلي يتم التعاقد معه لفترة قصيرة
-	15	إدارة مالية	أخصائي قدير في الإدارة المالية
-	15	المشتريات	أخصائي المشتريات
1	6	قانوني	استشاري قدير
-	12	مساعد الفريق	مساعدة الفريق في المكتب القطري
-	9	مساعد برنامج	مساعدة البرنامج في المقر الرئيسي
122	142	الإجمالي	

5. سوف تكون التكلفة التقريبية لتقديم دعم التنفيذ على النحو التالي:

المبلغ (دولار أمريكي)	البيان
	(أ) إعداد المنحة ودعم التنفيذ
	وقت الموظفين
30,000	التحضير
180,000	دعم الإدارة والتنفيذ
210,000	الإجمالي الفرعي (وقت الموظفين): =
	سفر الموظفين
20,000	التحضير
90,000	دعم الإشراف والتنفيذ
110,000	الإجمالي الفرعي: سفر الموظفين =
	التكاليف المتغيرة (أتعاب الاستشاريين والسفر)
75,000	الأتعاب
15,000	السفر
90,000	الإجمالي الفرعي: التكاليف المتغيرة =
410,000	الإجمالي الفرعي: إعداد المنحة ودعم التنفيذ (MNSPS) =
	(ب) إدارة المنحة (الصندوق الانتمائي)
70,500	
480,500	إجمالي التكاليف غير المباشرة